Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
Babylon University
Journal of Babylon Studies Center

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية

السيد / أ.م.د. اسيل سامي امين م.م. محمد شاكر ناصر المحترم

د/ قبول نشر

تهديكم هيأة تحرير مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية / جامعة بابل أطيب تحياتها ويسرها أن تعلمكم بقبول بحثكم الموسوم بـ :

الحكم القيمي على الظواهر الصوتية في كتب معاني القرآن
ظاهرة الإتباع انموذجا

للنشر في العدد القادم الذي سيصدر قريبا بعونه تعالى

أ.د.
احمد جاسم ابراهيم
سكرتير التحرير
٢٠١٧/١٢/٢٧

الحكم القيميّ على الظواهر الصوتيَّة في كتب معاني القرآن ظاهرة الإتباع أنموذجًا

أ.م.د. أسيل سامي أمين م.م. محمد شاكر ناصر

نتناول هنا مسألة صوتيَّة ناجمة عن الاختلاف في عادات الأداء الصوتيّ للهجات العربيَّة، الأمر الذي ألقى بظلاله على الصور الأدائية للقراءات القرآنيَّة؛ فجاءت متباينة تبعًا لتلك العادات، إذ سيختص ببيان ما يطرأ على أصوات اللين من ميل إلى الانسجام، وهو الأمر الذي عُرِف بالإتباع الذي هو ((ظاهرة من ظواهر التطوُّر في حركات الكلمات. فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطوّرها إلى الانسجام بين هذه الحركات، حتَّى لا ينتقل اللسان من ضمّ إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية))[١]. وقد جاء هذا الميل على صورتين، صورة لا يحدث فيها تغيُّر في الإعراب كما حصل في (المُعُذَّرون) و (هُدَيَّ)، وصورة حصل فيها نتيجة الميل إلى الانسجام مشكلٌ نحويّ، إذ حلَّ مصوّت محل مصوّت آخر يُمثِّل الحركة الإعرابيَّة التي تحمل دلالة وظيفيَّة مغايرة للحركة التي حلَّت محلها، ومثَّل هذه الصورة ما حصل في(الحمدِ لِله) و(للملائكةُ اسجدوا). وسيكون ميدان هذا المبحث كيفية تعامل أصحاب كتب معاني القرآن مع هذه القراءات وبيان توجيههم لها، وهو توجيه يمتدُّ عن البنية ذاتها، وما ينتجُ من خفَّة أو ثقل في الأداء النطقي. وسيُعنى ببيان ما نتج عن هذا التَّوجيه من حكم قيميّ على تلك القراءات.

الصورة الأولى: الإتباع في غير مصوّت الإعراب:

١- المُعُذِّرون: من قوله تعالى: ﴿ وَ جَآءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (التوبة: ٩٠).

نصوص الدراسة:

الأخفش: ((وقال بعضُهُم: ﴿**المُعَذِّرُونَ** ﴾ ثقيلةً، يُريدُ: (المُعْتَذِرُونَ)، ولكنَّهُ أدغم (التاء) في (الذال)، كما قال: ﴿**يَخِصِّمُونَ**﴾ (سورة يس من الآية: ٤٩)، وبها نقرأ. وقد تكونُ (المُعِذِّرُون)، بكسر (العين)؛لاجتماع الساكنين، وإنَّما فتح؛ لأنَّه حوَّل فتحة (التاء) عليها. وقد تكونُ أن تَضُمَّ (العين) تُتبعُها (الميم) وهذا مثلُ: (المُرْدِفِين)))[٢].

الزجَّاج: ((ويجوز المُعِذِّرون – بكسر العين – لأنَّ الأصل المُعْتَذِرُونَ، فأُسكنت التاء وأُدغمت في – الذال ونُقلت حركتها إلى العين فصارَ الفتح أولى الأشياء، ومن كسر العين حرَّكَ لالتقاء السَّاكنين، ويجوز المُعُذِّرُونَ، بإتباع الضمَّة التي قبلها وهذان الوجهان – كسر العين وضمّها – لم يُقْرَأ بهما، وإنَّما يـجوز فـي

النحو، وهما جهتانِ يثقل اللفظ بهما، فالقراءَة بهما مطروحة))[٣].

((والمُعَذِّرون: المُعتَذِرون، للإتباع، والكسر على الأصل))[٤].

قدَّمت النصوص السابقة توصيفًا للمراحل التي مرَّت بها لفظة (المعذّرون) في النطق، فالأصل (المعتذرون) التقت التاء المهموسة ونظيرتها الذال المجهورة، وبحسب قانون (الأقوى) الذي يمكن تلخيصه بأنَّه ((حينما يُؤثِّر صوت في آخر فإنَّ الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي...) هو الذي يكون عرضة للتأثُّر بالآخر))[٥]. فأثَّر الصوت المجهور بالمهموس، فتحوَّلت التاء إلى ذال فالتقى صوتان متماثلان؛ فحصل الإدغام، وهذا أفضى إلى التقاء ساكنين (العين) و(الذال)، فقدَّموا تصوُّرات للتخلُّص منه، الأول: تحريك العين بالفتحة المنقولة عن التاء المنقلبة ذالاً. وهذه الصورة الأدائيَّة هي المختارة عند الأخفش، والأَوْلى عند الزجَّاج. أمَّا التصوُّر الثاني: فيقوم على تحريك (العين) بالكسرة على الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين. والتصوُّر الأخير يقوم على تحريك (العين) بالضمَّة. واختلفوا في توجيه هذه الحركة، فعدَّها الأخفش، والزجَّاج حركة إتباع؛ للمجانسة بين حركتي الميم، والعين. في حين وجَّه النحَّاس ضمَّ العين بتوجيهين؛ أحدهما: أنَّها حركة إتباع لحركة الميم (الضمَّة). والآخر: أنَّها للتخلُّص من

التقاء الساكنين ، إذ قال: ((وأمَّا المُعَذَّرون بالتشديد ففيه قولان: قال الأخفش والفرَّاء وأبو حاتم وأبو عبيد: الأصل المعتذرون ثمَّ أُدغمت فأُلقيت حركة التاء على العين ويجوز عندهم المُعُذِّرون بضمّ العين لالتقاء الساكنين، ولأنَّ ما قبلها ضمّة ويجوز المُعذّرون الذين يعتذرون ولا عذر لهم))[٦].

وقد نسب النحَّاس هذا التَّوجيه إلى الأخفش والفرَّاء وآخرين. وهذه النسبة غير دقيقة؛ فالأخفش لم يوجِّه قراءة الضمّ على التقاء الساكنين، وإنَّما اكتفى بحملها على الإتباع، لكنَّه وجَّه قراءة الكسر بأنَّها لالتقاء الساكنين. أمَّا الفرَّاء، فلم يتطرَّق إلى صورة ضمِّ (العين) أو كسرها، بل اكتفى بتوجيه تحريكها بالفتح[٧].

ويُلحظ أيضًا من النصوص السابقة أنَّ الضمَّ صورة أدائيَّة مفترضة، تُجِيزها قوانين الأداء الصوتي، قياسًا على نظائر أخرى على نحو ما يتبيَّن من نصِّ الأخفش الآنف الذكر. لهذا لم يُصدر الأخفش، والنحَّاس حكمًا قيميًّا عليها، واكتفيا بالحكم بجوازها. في حين نجد للزجاج موقفًا مغايرًا؛ إذ صرَّح بأنَّها ليست قراءة، رافضًا القراءة بها، ومسوِّغًا رفضه بمسوِّغ الثقل الناتج عن اجتماع ضمَّتين وهو اجتماع فيه كراهة عند كثير من العرب، إذ قال سيبويه: ((وإذا تتابعت الضمَّتان فإنَّ هؤلاء[٨] يُخفِّفون أيضًا، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنَّما الضمَّتان من الواوين، فكما تُكره الواوان كذلك تُكره الضمَّتان؛ لأنَّ الضمَّة من الواو. وذلك قولك: الرُّسْلُ، والطُّنْبُ، والعُنْق (تريد الرُّسُل، والطُّنُب، والعُنُق). وكذلك الكسرتان تُكرهان عند هؤلاء كما تُكره الياءان في مواضع، وإنَّما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تُكره الياءان. وذلك في قولك في إبِلٍ: إبْلٌ))[٩].

ويبدو لي أنَّ مسوِّغ الثقل مقبولًا في ردِّ هذه الصورة الأدائية، لكن ما يُلحظ هنا أنَّ هذا الموقف لم يكن ثابتًا عند الزجَّاج تجاه نظائرَ لها، إذ قَبلَ نظيرها الذي قِيست عليه، أعني قراءة[١٠] (مُرُدِّفين) من قوله تعالى: ﴿ **إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ** ﴾ (الأنفال: ٩)، إذ قال: ((يجوز في الراء مع تشديد الدال: كسرها وفتحها وَضمّها، والدال مُشدَّدَة مكسورة على كلِّ حالٍ: قال سيبويه[١١]: الأصل مُرْتَدِفِينَ. فأُدغمت التاء في الدال فصارت مُرَدَّفين، لأنَّك طرحتَ حركة التاء على الراء، قال: وإن شئتَ لم تطرح حركة التاء، وكسرتَ الراء؛ لالتقاء السَّاكنين، والذين ضمُّوا الراء جعلوها تابعة لضمَّة الميم))[١٢].

فالزجَّاج جعل الإتباع وجهًا جائزًا. وهذا الموقف مخالف لموقفه من الاتباع في (المعذِّرون). و يبدو لي أنَّ السبب يرجع إلى أنَّ (المُرُدِّفين) قراءة، و(المُعُذِّرون) صورة أدائيَّة مفترضة قياسًا. فالزجَّاج في موقفه هذا قد فضَّل السماع على القياس في الحكم القيميّ.

٢- حُلي، وعُصي:

وردت في لفظة (حُليّ) من قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ** ﴾ (الأعراف من الآية: ١٤٨) قراءات عدَّة[١٣]. والأمر نفسه مع لفظة (عِصِيّ)[١٤] من قوله تعالى: ﴿ **قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى** ﴾ (طه: ٦٦). والذي يعنينا هنا القراءات التي حصل فيها انسجام في أصوات اللين.

نصوص الدراسة:

الأخفش: ((وقال بعضُهُم: (حِلِيِّهِم) و: (حَلْيِهِم)... وكلٌّ من لغاتِ العربِ. وأمَّا قولُه: ﴿ **مِنْ حُلِيِّهِمْ** ﴾ بضمِّ

(الحاء) فإنَّه (فُعُول) وهي جماعةُ (الحَلْيِ)، ومَن قال: (حِلِيِّهِم) في اللغة الأخرى: لمكان (الياء)، كما قالوا: (قِسِيّ) و (عِصِيّ)))[١٥].

الزجَّاج: ((ومَن قرأَ (مِن حُلِيِّهِمْ) بضمِّ الحاء – فهو جمعَ حَلْيٍ على حُلِيٍّ مثل حَقْوٍ وحُقِيٍّ، ومَن كسر الحاء فقال – من حِلِيِّهِمْ – أتْبَع الحاء كسر اللام))[١٦].

النحَّاس: ((جمع حَلْي حُلِيٌّ وحِلِيٌّ مثل ثَدْيٍ وثُدِيّ والأصل حُلُويٌ ثم أُدغمت الواو في الياء فانكسرت اللام لمجاورتها الياء وتُكسر الحاء لكسرة اللام وضمّها على الأصل. فأمَّا عِصِيّ فالأصل فيها عُصُوٌّ لأنَّها من ذوات الواو ثم أُعلَّت))[١٧].

يتضح من النصوص أنَّ نحو (حليّ) و (عصيّ) يجوز فيها ضمُّ الحاء والعين، وكسرهما، وقد وردت القراءات بالوجهين، وهذه القراءات تستند إلى تحقّقات لهجيَّة كما ذُكر، وهذا أفضى إلى قبول أصحاب كتب معاني القرآن الوجهين، مع أنَّ الأصل فيهما الضمُّ؛ لأنَّها تُجمع على صيغة (فُعول)، وقد سوَّغوا الكسر بأنَّه ناتج عن إتباع حركة الحاء من (حُليّ) و العين من (عُصيّ) لكسرة (اللام، والصاد)[١٨]، وقد أعطى الزجَّاج فيها حكمًا قيميًّا كميًّا، إذ رأى أنَّ الكسر هو الأكثر مع أنَّ الأصل (القياس) الضمّ. وقد علَّل هذا الإتباع بعلَّة الثقل، وذلك حين قال: ((

ويجوزُ في عِصِيٍّ عُصِيٍّ، والكسر أكثر، والأصل الضمُّ إلَّا أنَّ الكسر يثقُل بعد الضمِّ؛ فلذلك أُختِيرَ كسر العين))[١٩]. والزجَّاج في كلامه هذا مشايع للمبرّد الذي قال: ((ما كان على (فُعول) ممّا اعتلَّت لامه، تَقول: ثُدِيّ وعُصِيّ، وإن شئت قلت: ثِدِيّ وعِصِيّ، وَالكسر أَكثر.... والضمُّ الأَصل؛ لأَنَّ البناء (فُعُول)))[٢٠].

وهو توجيه متلئِّب في المدوَّنة النحويَّة[٢١]. في حين خالفهم ابن عقيل(ت ٧٦٩هـ)، فرأى أنَّ الضمَّ هو الأكثر، والأفصح[٢٢]. ولم يُبيِّن الأساس الذي استند إليه في إطلاقه الحكم القيميّ الكميّ، أمَّا الحكم القيميّ النوعيّ، أي حكم (الأفصح)، فالأمر فيه واضح؛ فهو يستند إلى القياس في هذا الجمع. الذي يكون على صيغة (فُعول).

وفي الحقيقة فإنّهم محقُّون في توجيههم قراءات الكسر بتوجيه الإتباع؛ فهو توجيهٌ يستندُ إلى الواقع

النطقيّ؛ لأنَّ الخروج من الضمِّ إلى الكسر فيه ثقل؛ لبُعد مخرج الضمَّة من مخرج الكسرة، وإذا أردنا أن نُعبِّر عن هذا الثقل بلغة المحدثين، أعني المقطع الصوتي، يتبيَّن أنَّ المقطعين: (حـ ـُ / ل ـِ). ينتهيان بقمتين (مصوتين) متخالفتين، فالضمَّة مصوِّت خلفي، إذ يرتفع في أثناء نطقها الجزء الخلفي من اللسان نحو الجزء الخلفي من الحنك. أمَّا الكسرة فمصوُّت أماميّ، يرتفع أثناء نطقها الجزءُ الأماميّ من اللسان والمسمَّى الطبق الصلب نحو الجزء الأمامي من الحنك[٢٣]؛ واختلاف موضع اللسان يُسبِّب الثقل، أمَّا لغة الإتباع فينتج عنها مقطعان ينتهيان بقمتين أماميتين (حـ ـِ / ل ـِ)[٢٤].

بقيت مسألة تحديد الزجَّاج والنحَّاس حدوث الإتباع بين الضمَّة والكسرة على (اللام، والصاد) وهو تحديد لا يجدُ مكانًا في علم الصوت الحديث؛ إذ لا توجد كسرة في الحقيقة في هذين الحرفين، إنَّما الإتباع حصل بين الضمَّة والمصوِّت الطويل (الياء) في كلتا الكلمتين كما يرى الدرس الصوتيّ الحديث.

وثمَّة أمر يجب الوقوف عنده، هو المفارقة في الحكم على هذا التحقُّق، أعني صيغة (فِعول) التي سوَّغوها بالإتباع في (حِلِيّ و عِصِيّ)، ولكنَّهم كان لهم موقف مغاير مع قراءات وردت فيها صيغة (فُعول) على (فِعول)، وذلك في (عِيونًا) من قوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ** ﴾ (القمر: ١٢). و(بِيوت) من قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا**

بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النور: ٢٧) وفي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الأحزاب من الآية: ٥٣). و(جِيوبهن) من قوله تعالى: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾(النور من الآية: ٣١). إذ قُرئت جميعُها بكسـر أوائلها[٢٥].

فحكم الزجَّاج على هذه القراءات بالرداءة الشديدة، إذ قال عن قراءة (بِيوت): ((يُقرَأ بالضمِّ والكسر، ولكن الضمّ أكثر، فمن ضمَّ فعلى أصل الجمع. يجمع بَيْتُ وبُيوتُ مثل: قَلْب وقُلوب وفَلْس وفلوس، ومَن قرأ بالكسر فإنَّما كسر للياء التي بعد الباء، وذلك عند البَصرِيينَ رَدِيء جدًّا، لأنَّه ليس في كلام العرب فِعُول – بكسر الفاء –))[٢٦]. وتابعه النحَّاس فقال: ((ويُقال: بِيُوت بالـكسر وهي لغة رديئة؛ لأنَّه يُخالف الباب،

وجازت على أن تبدل من الضمَّة كسرة لمجاورتها الياء))[٢٧]، وقال أيضًا: ((وقراءة الكوفييـن عِيُوناً بكسر العين، والأصل الضمّ فأبدل من الضمَّة كسرة استثقالًا للجمع بين ضمَّة وياء))[٢٨].

يُلحظُ من النصوص السابقة أنَّ أصحابها قد وجَّهوا ما حصل في البنية بمسوِّغ الإتباع الذي تُخلِّص فيه من ثقل الجمع بين الضمَّة والياء، على وفق تعبير الزجَّاج، وهي العلَّة نفسها التي سوَّغوا بها الإتباع في (حِلِيّ، وعِصِيّ) ومع ذلك فقد اختلف الحكم على الحالتين، فلم يعتدُّوا بالمسوِّغ الصوتي أمام ما قرَّروه من قواعدَ تستند إلى قواعد الصوغ القياسيّ، إذ قرّروا أنَّ الكلمات التي على زنة (فَعْل) المعتلة العين بالياء تُجمع على (فُعُول) قال المبرِّد: ((وكانت بنات الياء على (فُعُول)... وكانت الضمَّة مع الياء أخفّ؛ وذلكَ قَولك: بَيت وبُيُوت، وَشَيخ وشُيُوخ))[٢٩]. فعدُّوا ما خالف هذه القاعدة رديئًا ولم يعتدُّوا بالسماع الوارد. فغلَّبوا القياس على السماع في هذه الحال، في حين غلَّبوا السماع على القياس في (حِلِيّ و عِصِي) و التردُّد بين القياس والسماع في إصدار الحكم القيمي بعيدًا عن وحدة التوجيه أمر سنراه يتكرَّر في أكثر من موضع في هذه الأطروحة.

٣ – عليهِم و بكِم:

الفرَّاء: (((عَلَيْهُمْ) و(عَلَيْهِمْ) وهما لغتان؛ لكلِّ لغة مذهب في العربيَّةِ. فأمَّا مَن رفع الهاء فإنَّه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها... وأمَّا مَن قال: (عَلَيْهِمْ) فإنَّه استثقل الضمَّة في

الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: (عَلَيْهِمْ) لكثرة دور المكنَّى في الكلام. وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل (بِهِم) و (بِهُم)، يجوزُ فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنةِ))[٣٠].

الأخفش: ((ومنهُم مَن يقولُ: (عَلَيهِم) و(عَلَيهُم)، فيرفعونَ (الهاءَ) ويكسرونَها، ويقفونَ (الميمَ)... ومنهُم مَن يجعلُ (عَلَيكُم) و(بِكُم) إذا كانت قبلَها(ياءٌ) ساكنةٌ أو حرفٌ مكسورٌ بمنزلةِ (هُمْ). وذلكَ قبيحٌ؛ لا يكادُ يُعرَفُ، وهي لغةٌ لبكرِ بنِ وائلٍ، سمعناها من بعضهِم. يقولون: (عليكِمي) و(بِكِمي) وأنشد الاخفش، قال سمعتُه من بكر بن وائل[٣١]:

وإنْ قالَ مَولاهُمْ عَلَى جُلِّ حَاجَةٍ مِنَ الأمرِ رُدّوا فَضْلَ أحلامِكِم رَدُّوا))[٣٢].

الزجَّاج: ((ولك في عليهم ضَمُّ الهاء وكسرها (تقول: الذين أنعمتَ عليهِمْ وعليهُمْ) وعلى هاتين اللغتين معظم

القُرَّاءِ... ولا يجوز في علَيكُمْ: (عَليكِم) (بكسر الكاف)؛ لأنَّ الكاف حاجز حصين بين الياء والميم، فلا تُقْلَب

كَسْرة، وقد رُويَ عن بعض العرب: (عَليكِمْ) و(بِكمْ) (بكسر الكاف). ولا يُلتفت إلى هذهِ الروايةِ، وأنشدوا:

وإنْ قالَ مَولاهُمْ عَلَى جُلِّ حَاجَةٍ مِنَ الأمرِ رُدّوا فَضْلَ أحلامِكِم رَدُّوا

(بكسرِ الكافِ) وهذه لغة شاذّة، والرواية الصحيحة: فضلَ أحلامكُم، وعلى الشذوذِ أنشدَ ذلك سيبويه))[٣٣].

النحَّاس: ((وقرأَ حمزة وأهل الكوفة (عَلَيْهُمْ) بضمِّ الهاء وإسكان الميم فحذفوا الواو؛ لثقلها وإنّ المعنى لا يشكل إذ كان يُقال في التثنية: علَيهُمَا... وحُكيَ لغتان شاذّتان وهما ضمُّ الهاء والميم بغير واو وكسرهما بغير ياء... قال أبو العباس: وناس من بني بكر بنِ وائل يقولون: عليكِم فيكسرون الكاف كما يكسرون الهاء؛ لأنَّها مهموسة مثلها، وهي إضمار كما أنَّ الهاء إضمار، وهذا غلط فاحش؛ لأنَّها ليست مثلها في الخفاء))[٣٤].

تناولت النصوصُ السابقة ظاهرتين لهجيَّتين معروفتين تعودان إلى قبائلَ بعينها، ويتضح من النصوص الاختلاف في أحكام قائليها على هاتين الظاهرتين اللهجيَّتين، وامتداد هذا الاختلاف في الحكم عن الاختلاف في التَّوجيه. وقبل الدخول إلى هذا التعدُّد اللهجي يجب بيان رؤية النحويين لحركة (هاء) الضمير، إذ عدَّ سيبويه الحركة الأصلية لها هي الضمَّة، إذ قال: ((

اعلم أنَّ أصلها الضمُّ وبعدها الواو؛ لأنَّها في الكلام كلِّه هكذا؛ إلَّا أن تدركها هذه العلَّة التي أذكرها لك. وليس يمنعهم ما أذكر لكَ أيضًا من أن يخرجُوها على الأصل. فالهاءُ تُكسر إذا كانَ قبلَها ياء أو كسرة))[٣٥].

يتبيَّن من النصِّ أنَّ الأصلَ الضمّ في الضمير (هم) والكسر جائز بشرط أن تُسبق بياء أو المصوّت القصير الذي من جنسها (الكسرة). وقد استند سيبويه في جواز الكسر إلى الصفاتِ الصوتيَّة المشتركة بين (الهاء) والياء من جهة. ومسألةِ التوافق الحركيّ أو الانسجام بين الحركات من جهة أخرى، إذ علَّلَ كسرَ الهاء بأنَّها: ((خفية كما أنَّ الياء خفية؛ وهي مِن حروف الزيادة كما أنَّ الياء من حروف الزيادة؛ وهي مِن موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياءِ... فإن لحقت الهاءَ الميمُ في علامة الجمع كسرتَها كراهيةَ الضمَّة بعد الكسرة. ألا ترى أنَّهما لا يلزمان حرفًا أبدًا))[٣٦].

والذي يبدو لي أنَّ تسويغَ الإتباع بالصفات الصوتيَّة المشتركة بين الهاء والياء أمر فيه نظر؛ فالإتباع حاصل بين المصوتات القصيرة الكسرة والضمَّة أو بين الياء وضمّة الهاء، وليس بين الياء والهاء هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يُشترط في الإتباع التوافق في الصفات الصوتيَّة بين الصوتين الصامتين، فهذا الأمر ينقض أغلب أمثلة الإتباع كما في (الحمدِ لِله) ،و(عِصِيّ) وغيرهما من أمثلة الإتباع التي مرَّت أو ستمر. والذي يراه الباحث أنَّ سيبويه ركَّز على هذه الصفات تمهيدًا لمسألة الحاجز غير الحصين الذي خصَّ به (الهاء) وهو الأمر الذي استند إليه في الحكم بالرداءة على الإتباع في نحو (عليكِم) بوصف الكاف حاجزًا حصينًا[٣٧].

وبلحاظ علَّة سيبويه الآنفة الذكر في تسويغ الإتباع تطالعنا مسوِّغات أقرب إلى الواقع اللغويّ، وهي المسوّغات التي قال بها الفرَّاء في نصِّه الذي نقلتُه آنفًا، إذ استند إلى ملحظ كثرة دوران الضمير في الكلام، الأمر الذي سبب التغيير في البنية. وهذا يتسق كثيرًا مع ما جاء به المحدثون فيما يُعرف بـ (قانون التردد النسبي) فالكلمات الكثيرة الدوران في الاستعمال تكون أكثر عرضة للتغيّر من الكلمات القليلة الاستعمال أو النادرة الشيوع [٣٨]. يُزاد على ذلك إشارته إلى مسألة الثقل الذي يُسببه اجتماع الكسرة والضمَّة.

وبلحاظ هذه المسوغات وجدتُ أصحاب كتب معاني القرآن يُساوون بين من قال (عليهُم وعليهِم) وهو ما بينته نصوصهم السابقة. لكن كان لهم موقف مغاير من كسر الضمير إذا كان للمخاطب (الكاف) نحو: (بكم) و(عليكم)، إذ أصرُّوا أن يلتزمَ المتكلِّمُ الحركةَ التي قرّروا أنَّها

الأصل في تحريك الضمير، أعني بها الضمَّة، وحكموا على اللغة المخالفة – أي لغة من كسر الكاف – بالرداءة والقبح والشذوذ.

ويتبيَّن أيضًا من النصوص أنَّ الأخفش قد أطلق الحكم من غير أن يُبيِّن مسوّغات هذا الحكم أو يوجهه. في حين رفض الفرَّاءُ لغةَ من قال (عليكِم ومنهِم) ولم يُسوّغ هذا الرفض، وذلك حين قال في كتابه اللغات: ((كَلبٌ وعُذْرَةُ وبنو القَيْنِ وبنو تَغلِبَ والنَّمِرِ يقولون: مِنْهِمْ، وهي لغة مرفوضة. والنَّمِرُ يقولون: السَّلَامُ عَلَيْكِمْ، ولا نعلم أحدًا من العرب يقولُها غيرُهم))[٣٩]. وليته قد سار في طريق واحد والتزم بتوجيهه لغة من قال (عليهِم)؛ لكان التزم طريق الصواب في تعليل الظواهر اللغويَّة؛ فعللُ التغيير في الحالتين واحدة، أعني بذلك ثقل الخروج من الكسر إلى الضمّ. وكثرة دوران الضمير في الكلام، فـ (عليكم) جزء من تحيَّة الإسلام (السلام عليكم) وليس أكثر دورانًا منها بين المسلمين.

وإذا جئنا إلى الزجَّاج والنحَّاس وجدناهما يذكران توجيهين مختلفين لأحكامهما. فقد استند الزجَّاج إلى مقولة الحاجز الحصين في رفضه لغة الإتباع، فالكاف فصلت بين الياء أو الكسر. والكافُ المضمومة على وفق رؤية الزجَّاج حاجزٌ حصينٌ فلذلك تمنع الإتباع، وهو في هذا التعليل تابع لسيبويه الذي قال: ((واعلمْ أنَّ قومًا من ربيعةَ يقولون: مِنْهِمْ، أتبعوها الكسرة ولم يكُن المسكَّن حاجزًا حصينًا عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فصلتَ بين الهاء والكسرة فالزمِ الأصل، لأنَّك قد تجري على الأصل ولا حاجزَ بينهما، فإذا تراخت وكانَ بينهما حاجز لم تلتقِ المتشابهةُ... وأمَّا أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة مِنْتِنٍ، لمَّا رأوها تَتْبَعها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجزَ بمنزلة نون مِنتنٍ. وإنَّما أُجرى هذا مجرى الإدغام. وقال ناس من بكر بن وائل: من أَحْلَامِكِمْ، وبكِم، شبهها بالهاء لأنَّها علم إضمارٍ وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبعَ الكسرةَ الكسرةَ حيثُ كانت حرفُ إضمارٍ، وكان أخفّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يَكسرَ. وهي رديئة جدًّا))[٤٠].

أمَّا النحَّاس فقد اكتفى بذكر رأي المبرِّد الذي رفض الإتباع في (عليكِم) بالاستناد إلى الفروق الصوتيَّة بين صوتيّ الكاف والهاء ولاسيما الفرق في صفة الخفاء التي تتسمُ بها الهاء، ولا تُوجد في

الكاف[٤١]. ونجد هذه العلَّة أيضًا عند أبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) الذي قال عن لهجة الإتباع في (عليكم): ((إنَّما رَدُؤَ هذا، وحَسُنَ (بهِم وعليهِم) أنَّ الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها إيّاها في الخفاء، وأنَّهُ من مخرج ما يُشبهُ الياء وهو الألف ولغير ذلك ممّا بينهما من

الموافقة، فأتبعَ الهاءَ الكسرةَ أو الياءَ في (عَلَيْهِي، وبهِي)، للموافقةِ بينهُنَّ، كما قَرُبت الألف من الياء في الإمالة، والحرف من الحرفِ القريبِ منهُ في الإدغامِ وليس بين الكاف والياء والكسرة من المناسبة ما بينهما وبين الهاء، فلهذا حسُنَ إتباعُ الهاء إياهما، وقبُحَ إتباع الكافِ إياهما))[٤٢].

ويبدو لي أنَّ هذا الكلامَ تعبير بصورة أخرى عن علَّة الحاجز الحصين التي قال بها سيبويه والزجَّاج من قبلُ، فالكافُ لا تُشابه أحرفَ اللين فقامت بعمل الحاجز الحصين بينهن وبين المصوّت القصير (الضمَّة) بخلاف الهاء الخفيّة التي تُشكِّل حاجزًا غير حصين.

ورأى الدكتور جواد كاظم عناد أنَّ علَّة الحاجز الحصين لا يُمكن القبول بها بسهولة؛ لأنَّ هذا يعني إلغاء أيّ تحقّق للإتباع يكون الحاجز فيه غير الهاء أو أحرف اللين، وهذا غير ممكن في الأقلِّ في الأمثلة التي يعتدُّ بها النحويون، و يرفعونها إلى مستوى الاستعمال الفصيح[٤٣].

وفسَّر الدكتور إبراهيم أنيس ظاهرة كسر الضمير بتفسيرين، أحدهما: أنَّ أصحاب هذه الظاهرة قد تأثَّروا بمن جاورهم من الآراميين والعبريين وهم من الساميين الذين كانوا يُؤثرون الكسر في هذه الضمائر. والآخر: يقوم على مراعاة الخصائص اللهجيَّة للبيئتين التميميَّة البدويَّة والبيئة الحجازيَّة، فالبيئة الحجازيَّة قد آثرت الكسر في حين آثر التميميون الضمّ، وقد عاشت اللهجتان معًا في عصور ما قبل الإسلام، ثُمَّ انتهجت اللغة الفصحى نهج التميميين فاختارت الضمّ؛ لأنَّ المشهور الشائع في نطقها أن تكون بالضمّ[٤٤]. ووافق الدكتور عبده الراجحيّ الدكتور إبراهيم أنيس في مسألة تأثُّر لهجة من كسر الضمير (كم) بمن جاورهم من أقوام ساميَّة كالعبريين الذين كان الضمير في لغتهم يُقارب هذه اللهجة، وإن كان لا يميل إلى الكسر الخالص[٤٥]. وقال الدكتور رمضان عبد التواب رادًّا على مَن حكم على هذه اللهجة بالرداءة بأنَّ: ((تعليل هذه الظاهرة، يخضع لقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة، إذ تأثَّرت ضمّة الكاف بما قبلها من كسرة أو ياء، فقُلبت كسرة لتنسجمَ مع ما قبلها))[٤٦].

بقيت مسألة اختلاف حكم النحويين على الظاهرتين اللهجيتين في نحو (عليهِم و عليكِم) مع أنَّهما تحقّقان من تحقّقات الإتباع، ولعلَّ السبب في هذا الاختلاف يرجع إلى سيادة لهجة الإتباع في نحو (عليهم)، وأخذ العربيَّة الفصحى بهذه اللهجة، وانزواء لهجة من أتبع في (عليكم) وانحسارها، مما أعطى النحويين الدافع لوسمها بالقبح والرداءة، وغيرها من الأحكام القيميَّة السلبيّة[٤٧].

٤- **إضافة ياء المتكلِّم إلى الاسم المقصور:**

سوف أُبيِّن موقف أصحاب كتب معاني القرآن تجاه المستويات اللهجيَّة لهذه الظاهرة اللغويَّة في ضوء بيان أحكامهم القيميَّة على قراءتين وردتا في آيتين قرآنيتين هما، قراءة (هُدَيّ)[٤٨] من قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (البقرة من آية: ٣٨). و قراءة: (بُشرَيَّ)[٤٩] من قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ ﴾ (يوسف من آية: ١٩).

أ- هُدَيَّ:

الأخفش: ((انفتحتْ هذهِ (الياءُ) على كُلِّ حالٍ؛ لأنَّ الحرفَ الذي قبلَها ساكنٌ. وهي (الألفُ) التي في (هُدَى). فلمَّا احتجتَ إلى حركةِ (الياءِ) حرَّكتها بالفتحةِ؛ لأنَّها لا تُحرَّك إلَّا بالفتحِ... ولغةٌ للعربِ يقولونَ: (عَصَيَّ يا فَتى)، و (هُدَيَّ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) لمَّا كانَ قبلَها حرفٌ ساكنٌ؛ وكانَ (ألفًا)، قلبتَهُ إلى (الياءِ) حتَّى تُدِغمَه في الحرف الذي بَعدَهُ، فيُجرونَها مجرًى واحدًا، وهو أخفُّ عليهم))[٥٠].

الزجَّاج: ((الأكثر في القراءَة والرواية عن العرب ﴿ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ ﴾... ومِن العرب مَن يقولون: (هُدَيَّ وعَصَيَّ)، فمَن قرأَ بهذه القراءَة فإنَّما قُلبت الألف إلى الياء لليَاء التي بعدها، إلَّا أنَّ شَأنَ يَاءِ الإضافة أنْ يُكسرَ ما قَبلَها، فجعل بدل كَسر ما قبلها - إذْ كانت الألف لا يُكسر ما قبلها ولا تُكسر هي - قَلبها ياء. وطَيِّىء تقول في هُدًى وعَصًا وأفْعًى وما أشبه هذا في الوقف هُدَيْ وعَصَيْ وأَفعيْ، بغيرِ إضافةٍ... وبعضُ العربِ يُجري ما يُجريه في الوقفِ - في الأصلِ - مجراهُ في الوقف وليس هذا الوجه الجيد. وزعم سيبويه أنَّ الذين أبدلوا من الألف الياءَ، أبدلوها في الوقف ليكونَ أبين لها. وحكى أيضًا أنَّ قومًا يقولون في الوقف حُبْلَوْ، وأفْعَوْ. وإنَّما يحكي أهلُ اللغة والعلم بها كلَّ ما فيها، ليتميزَ الجيد المستقيم المطَّرد من غيره، ويُجتنبَ غير الجيِّد. فالباب في هذه الأشياء أن يُنْطقَ بها في الوصل والوقف بألف، فليسَ إليك أن تقلبَ الشيءَ لِعِلَّةٍ ثُمَّ تنطقَ به على أصلِه والعلَّة لمْ تزل، فالقراءَة التي ينبغي أن تُلْزم هي، ﴿هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ﴾ إلَّا أن تثبُتَ برواية صحيحة (هُدَيَّ) فيقرأُ بها. ووجهُهُ من القياسِ ما وصفنا))[٥١].

النحَّاس: (((فَمَن تَبَعَ هُدَيّ) قال أبو زيد: هذه لُغة هُذيل يقولون: هُدَيّ وعُصَيّ وأنشد النحويون[٥٢]:

سبقوا هَويّ وأعنقوا لِهَواهُم... فتُخُرّمُوا ولكُلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قال أبو جعفر: العلّة في هذا عند الخليل وسيبويه[٥٣]، وهذا معنى قولهما- أنّ سبيل ياء الإضافة أن يُكسرَ ما قبلها فلمَّا لم يجز أن تتحركَ الألف جعل قبلها ياءً عوضًا من التغييرِ))[٥٤].

- **بُشْرِيَّ:**

الفرَّاء: ((وقوله: ﴿ **يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ** ﴾ (وَيَا بُشْرَايَ) بنصب الياء، وهي لغة فِي بعض قيس. وَهُذيل: يا بُشْرَىَّ. كلُّ ألف أضافها المتكلِّم إلى نفسه جعلتها ياءً مشدَّدةً. أنشدني القاسم بن مَعْن:

تَركوا هوَيّ وأعْنَقوا لَهواهُمُ ففقدتهم ولكل جَنْب مَصْرعُ

وقال لي بعض بني سُلَيم: آتيكَ بِمولَيَّ فإنَّهُ أروى منّى))[٥٥].

الزجَّاج: (((قَالَ يَا بُشْرَايَ). بألف وياء مفتوحة... وتفسيرها أنَّ ياء الإضافة تُغيِّر ما قبلها ولا يُبَيَّن معها الإعراب، فإذا كان قبلها ألف فالاختيار أَلَّا تُغيَّر الألفُ، وبعض العربِ يُبدل الألفَ معها ياءً، فيكون بدَلَها بمنزلة تغيير الحروف قبلها))[٥٦].

النحَّاس: (((يا بُشْرَيَّ هَذَا غُلَامٌ) فقُلبتِ الألف ياء؛ لأنَّ هذا الياء يُكسر ما قبلَها فلمّا لم يجز كسرُ الألفِ كان قلبُها عوضًا))[٥٧].

قبل الدخول إلى مناقشة النصوص الآنفة الذكر تجدر الإشارة إلى أنَّ للعرب في إضافة الاسم المقصور إلى ياء المتكلِّم لغتين؛ إحداهما: لغة عامَّة العرب، وهي إبقاء الألف وتحريك الياء بالفتح. وقد علَّلَ

الزجَّاج فتح الياء بقوله: ((فالياء في (هُدَايَ) فُتحت؛ لأنَّها أتت بعد ساكن وأصلها الحركة التي هي الفتح، فالأصل أن تقول: هذا غلامِيَ قد جاءَ - بفتح الياءِ - لأنَّها حرف في موضع اسم مضمر مُنعَ الإعرابُ فأُلزمَ الحركة كما أُلزمت (هُوَ) وحذفُ الحركةِ جائز؛ لأنَّ الياء من حروف المدِّ واللين، فلمَّا سكن ما قبلَها لم يكن بُدّ من تحريكها فجُعلَ حظُّها ما كان لها في الأصل من الحركة وهو الفتح))[٥٨].

يُلحظ على هذا التعليل امتداده عن النظرة السائدة عند النحويين إلى أصوات المدِّ واللين على أنَّها أصوات ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها. وهذا واضح من حديث الزجَّاج عن التقاء الساكنين في حالة حذف الفتحة من الياء. وهذه العلَّة لا تتوافق مع ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث الذي قرّر أنَّ أصوات المدِّ واللين هي مصوّتات طويلة ولا يُوجد قبلها حركات كما رأي القدماء. وفي ضوء هذه النظرة تكون حركة ياء الضمير ليست للتخلّص من التقاء

الساكنين بل للتخلّص من المقطع المديد المكروه في النطق العربيّ؛ فيتمّ التخلُّص منه بشطره إلى مقطعين من خلال تحريك الياء بالفتحة، وهذا ما يتبيَّن من الكتابة الصوتيَّة:

هُداي: هـ ـُ / د ـَ ي (مقطع مديد)

هُدايَ: هـ ـُ / د ـَ / ي ـَ.

والأخرى: لغة هُذيل الذين يقولون (هُدَيَّ) و (بُشرَيَّ) وقدَّم لها الزجَّاج التوصيف الآتي: ((قُلبت الألف إلى الياءِ، للياء التي بعدها، إلَّا أنَّ شَأن ياء الإضافة أنْ يُكْسر ما قبلها، فجعل بدلَ كَسرِ ما قَبلها – إذْ كانت الألفُ لا يُكسرُ ما قبلها ولا تُكسرُ هي – قَلبها ياءً))[٥٩].

فالذي حصل في البنية على وفق هذا التوصيف لا يخرج عن موجِّه الإتباع بوصفه مسوِّغًا لقلب الألف ياءً لمجانسة ياء المتكلِّم التي تقتضي أن يكون ما قبلها مكسورًا، ولمَّا كان ما قبلها ألفًا والألف لا تُحرَّك قُلبت ياء.

وقد اعترض الدكتور عبد الجواد الطيب على قول النحويين بانقلاب الألف ياءً للإتباع، إذ رأى أنَّه لا يُوجد قلب في البنية أصلاً؛ لأنَّ الألف في (هدى) لا وجود لها؛ فقد ذهب إلى أنَّ هُذيل كانوا ينطقونها بالياء فيقولون: (هَدَي) فلمَّا أضيفت إلى ياء المتكلم أُدغمت الياء في الياء، قال: ((إنَّ قولهم (تُقلب الألف ياءً عند هُذيل) قد يُوهم أنَّ الألف هي الأصل القديم، والياء تطوُّر لها، والحق أنَّ العكس هو الصحيح؛ فالأصل هو وجود الواو والياء في كثير من الكلمات قبل أن تتطوَّر هذه الواو أو الياء إلى ألف، ومن ذلك قوله: (أفعوْ) يُريدون (أفعى)، و(قفيْ) يقصدون (قفا)... هذا هو الطور الأول من أطوار النطق في مثل هذا اللفظ الذي تطوَّر في اللهجة القرشيَّة إلى الألف... ولكنَّه وقف عند كثير من القبائل البدويَّة لا يتطوَّر))[٦٠].

وذهب الدكتور جواد كاظم عناد هذا المذهب، فرأى أنَّ الإتباعَ غير متحقِّق في هذه البنية، ولكن الفرق بينه والدكتور الطيب أنَّه عند توجيهه للبنية ذكر أنَّ هذا التَّوجيه يقوم على لغة طيِّئ، وإن أشار إلى أنَّ القراءة على لغة هُذيل، ولكنَّهما اتفقا على توجيه البنية بالإدغام بالاستناد إلى العلَّة نفسها التي ذكرها الدكتور عبد الجواد الطيب، أي علَّة الوقف بالياء[٦١]. وهذان الرأيان ينطلقان من قول سيبويه الآتي الذي يُبيِّن حالات الوقف على الاسم المقصور، إذ قال: ((اعلم أنَّ الياء لا تُغيِّر الألف، وتحرّكها بالفتحة لئلاَّ يلتقي ساكنان. وذلك قولك: بُشرايَ، وهُدايَ، وأعشايَ. وناس من العرب يقولون: بُشرَيَّ وهُدَيَّ، لأنَّ الألف خفية، والياء خفية، فكأنَّهم

تكلَّموا بواحدة فأرادوا التبيان، كما أنَّ بعض العرب يقول: أَفْعَىْ لخفاء الألف في الوقف؛ فإذا وصل لم يفعل. ومنهم من يقول: أَفعَيْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياءً ثابتةً))[٦٢].

يُلحظ من النصِّ أنَّ سيبويه قدَّم ثلاث حالات لنطق الاسم المقصور، لكنَّه لم ينسبها إلى أصحابها بل اكتفى بقوله ناس من العرب وبعض العرب. وفي نسبة هذه اللغات إلى أصحابها عند النحويين التالين لسيبويه؛ وجدتُ إجماعًا من النحويين على أنَّ هُذيل هم الذين يقولون: (هُدَيَّ) مع توجيههم هذه البنية على قلب الألف ياءً لمجانسة ياء الإضافة؛ وأضاف الفرَّاء إليهم بعض بني سُليم وهو ما جاء في النص السابق. ونقل النحَّاس عن أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) أنَّها لغة هُذيل[٦٣]. وجعلها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) لغةً فاشيةً في هُذيل، إذ قال: ((هذه لغة فاشية في هُذيل وغيرهم؛ أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلِّم ياءً))[٦٤]. وجعلها السمين الحلبيّ لغةً مطَّردةً فيهم[٦٥]. في حين حقَّق الدكتور الجنديّ نسبة بقية اللغات إلى أصحابها ولم تكن هُذيل ممن ينطق باللغات الأخرى [٦٦].

وثمَّة ما يُمكن أن يُستشفَ من إجماعهم هذا، وهو أنَّ هُذيل لا يقفون على الاسم المقصور بالياء، بل يُبقون الألف، وهذا ما أكده تشيم رابين الذي رأى أنَّ أصلَ الكلمات مثل عصَيَّ، و قفَيَّ عند الهذليين هو عصًا، وقفًا تمامًا كما في العربيَّة الفصحى[٦٧]. فإذا سايرنا كلام الدكتور الطيب في حديثه عن التطوّر اللغويّ الحاصل في نطق الاسم المقصور، يكون الذين يقفون بالياء هم ناس غير هُذيل، فليس من المعقول أن يُخطئ كلُّ هؤلاء النحويين وهم الأقرب زمنًا والشهود الوحيدون على تلك اللغة كما يقول الدكتور هنري فليش[٦٨]. زيادة على ذلك فقد أكَّد الدكتور الجندي ما أشار إليه علماؤنا القدامى بشأن لغة هُذيل، وأكَّد نسبة
هذه الظاهرة اللهجيَّة إليهم، ودفع بأدلة لا تقبل الشكّ نسبتها إلى غير هذيل من القبائل[٦٩].

ومن هنا يتبيَّن عدم دقَّة نسبة الدكتور عبد الجواد الطيب لغة الوقف بالياء إلى هُذيل، وحمله على النحويين بقوله: ((درج النحاة واللغويون العرب على أن ينظروا في بنية الكلمات كما تلقاها الرواة من أفواه أصحابها، فإذا ما وجدوا كلمة تختلف في أدائها أو في بنيتها عن الاتجاه العام لنظائرها من الكلمات في اللغة الفصحى – راحوا يُبرّرون ذلك تبريرًا ربَّما شابه شيء من التكلُّف والصنعة، ولم يستطيعوا أن ينظروا دائمًا نظرًا سليمًا في تعليل ما يقع تحت أنظارهم من الظواهر اللغويَّة))[٧٠].

ولعلَّ ما يُؤكِّد كلامنا السابق نسبة اللغة الثانية، وهي لغة من يقف على المقصور بالياء، فيقول: (هَدَيْ) إلى طيِّئ، فقد نسبها الزجَّاج إلى هذه القبيلة[٧١]، ونسبها الأزهري إليهم أيضًا وحمل عليها القراءة[٧٢]. وعلى وفق هذه اللغة يتسق توجيه الباحثَين السابقين، إذ لا إتباع فيها فالقلب حصل قبل إضافة ياء المتكلِّم، ولمَّا أُضيفت الياء حصل الإدغام.

أمَّا من جهة التدرُّج التاريخيّ أو التطوّر الذي مرَّت به هذه البنية من حيث التصحيح والإعلال، فقد ذهب الدكتور الجندي إلى أنَّ ((لهجةَ هُذيل – هي القدمى – بدليل أنَّ هوايَ وقفايَ. فيها انسجام عن (هويَّ وقفيَّ) والصيغةُ المنسجمةُ أحدثُ من غيرِها، فهُذيلُ قد التزمت مرحلةً من مراحل التطوّر، ثمَّ توقَّفت – أمَّا في الفصحى فقد أخذ التطوّر مجراه الطبيعي حتَّى وصلت الصيغة إلى ما نعهده الآن: عصايَ))[٧٣].

ويبدو لي أنَّ هذا الكلام غير سديد؛ فالدكتور الجندي يرى أنَّ لغة هُذيل هي قلب ألف المقصور ياءً وإدغامها في ياء المتكلِّم، وهذا يعني أنَّ هذه القبيلة تنطق بالألف في الوقف، وتقلبها ياءً لمجانسة الياء في الوصل، وهذا يُفضي إلى أنَّها تُمثِّل المرحلة المتوسطة من النطق بهذه البنيات، في حين تُمثِّل لغة طيّئ المرحلة القدمى التي حصل منها التطوّر، فهم ينطقون بالياء وصلاً ووقفًا فيقولون: (قفَي) و (هُدَي). إذ ينطقون بالمزدوج في نهاية الكلمة مما سبب كراهة في النطق تخلَّصت منه باقي القبائل بإسقاط الجزء الثاني من المزدوج، وإطالة الصائت القصير (الفتحة) وهذا ما يتضح في الكتابة المقطعيَّة:

هُدَي: هـ ـُ / د ـَ ي (نحذف الياء ونطيل النطق بالفتحة) تُصبح:

هُدى: هـ ـُ / د ـَـ.[٧٤] والصورة النطقية الثانيّة تُمثِّل لغة هُذيل.

وبالعود إلى نصِّ الزجَّاج السابق؛ فالناظر فيه يلحظ أنَّه ذكر اللغات التي ذكرها سيبويه في الاسم المقصور وفرَّق بين لغة من يقف بالياء فيه ومن يقلب هذه الألف ياءً لمجانسة ياء المتكلِّم. واختلفت درجة هذه اللغات من حيث القيمة عنده؛ إذ عدَّ لغة من يقلب الألف لغة لها وجه من القياس، ويجوز القراءة بها إذا ثبتت بالرواية الصحيحة. وفي تقييده هذا شيء من عدم الدقَّة؛ إذ وردت الرواية بهذه اللغة، وقد أُسندت إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعاصم الجحدريّ (ت ١٢٨هـ)، وعيسى بن عمر، وعبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) وغيرهم[٧٥]. ويتبيَّن أيضًا أنَّه يختار لغة من يقف ويصل في الاسم المقصور بالألف، وعدَّها اللغة الجيدة وباقي اللغات رديئة. مع موقف خاصٍّ من لغة هُذيل التي لها وجه من القياس – وهو ما اتضح

من النصِّ– وهذا يعني أنَّ لغة هُذيل تأتي في المرتبة الثانية عنده وإن لم يُقارن صراحةً بينها وبين لغة الألف وصلاً ووقفًا. وما لم يُصرِّح به الزجَّاج، فقد صرَّح به من قبله الفرَّاء، إذ قارن بين اللغتين وفضَّل لغة الحجاز، قال: (((فَمَن تَبِعَ هُدَايَ)، بالألف، وذلك من لغة أهل الحجاز وعامَّة العرب. وهُذيْل وبعضُ سُليْم يقولون: هُدَيَّ، مثل: عَلَيَّ، ولَدَيَّ. أَنْشَدَنِي بعضُهم:

تَرَكُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِسَبِيلِهِمْ فَفَقَدتُهُمْ وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

والأُولى أفصح وأعرب))[٧٦].

في حين يُلحظ موقف إيجابيّ من الأخفش تجاه هذه اللغة، وإن لم يُصرِّح بحكم قيميٍّ، لكنَّه سوَّغ هذا القلب بأنَّه أخفُّ عليهم، فكأنَّه يُشير إلى الميول اللغويَّة للناطقين بهذه اللغة، فهم يجنحون إلى التخفيف في كلامهم، وهذا من خصائص اللهجة البدويَّة. في حين لم يصدر أيّ موقف من النحَّاس تجاه هذه اللغة، بل اكتفى بنسبتها إلى ناطقيها. فيما ارتفعت قيمة هذه اللغة عند ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)؛ إذ وصفها بالحسن وذلك في قوله[٧٧]: وألفًا سلم وفي المقصور عن هذيلٍ انقلابها ياءً حسن

ويبدو أنَّ ارتفاع قيمة لغة هذيل عند النحويين يرجع إلى موافقتها للقياس؛ فـ ((وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضمير المتكلِّم بعدها– أنَّه موضع ينكسر فيه الصحيح، نحو: هذا غلامِي، ورأيت صاحبِي، فلمَّا لم يتمكَّنوا من كسر الألف قلبوها ياءً، فقالوا: هذه عَصَيَّ، وهذا فتيَّ؛ أي: عصاي وفتاي، وشبَّهوا ذلك بقولك: مررت بالزيدينِ، لمَّا لم يتمكَّنوا من كسر الألف للجرِّ قلبوها ياءً))[٧٨]. وقد وصف الزجَّاج – وقد مرَّ– لغة هُذيل بأنَّ لها وجهًا من القياس ، في حين قيَّمها ابن يعيش بأنَّ لها وجهًا صالحًا في القياس [٧٩]. وبهذا يتبيَّن

أنَّ تعدُّدَ الأقيسة له أثر في إصدار الحكم النحويّ في ضوء قوة القياس لكلِّ لغة، ونظرة النحويّ واختياره.

الصورة الثانية: الإتباع المؤثِّر في مصوِّت الإعراب:

١ – (الحمد لله):

في (الحمدُ لله) من قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة: ٢) أربع قراءات ؛ الأولى: هي الموافقة للقياس(الحمدُ)[٨٠] والثانية (الحمدَ لله)[٨١]. وهاتان القراءتان ليستا مربض همِّنا في هذه الأطروحة، وسوف يكون اشتغالنا على قراءتي (الحمدِ لِله)[٨٢] و(الحمدُ لُله)[٨٣]، وهما القراءتان اللتان حصل فيهما الإتباع.

نصوصُ الدراسة:

الفرَّاء: ((اجتمع القرَّاء على رفع (الْحَمْد). وأمَّا أهل البدو فمنهم مَن يقول: (الْحَمْدَ لِلَّهِ). ومنهم مَن يقولُ: (الحَمدِ لِلَّهِ). ومنهم مَن يقول: (الحَمدُ لُلَّهِ) فيرفع الدالَ واللامَ... وأمَّا مَن خفض الدال مِن (الْحَمْدِ) فإنَّه قال: هذه كلمة كثُرت على ألسُن العربِ حتَّى صارت كالاسم الواحد؛ فثقُل عليهم أن يجتمعَ في اسم واحد من كلامهم ضَمَّة بعدها كسرة، أو كَسْرة بعدها ضمَّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِلٍ؛ فكسروا الدالَ ليكونَ على المثال من أسمائهم. وأمَّا الذين رفعوا اللام فإنَّهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمَّتان مثل: الحُلُم والعُقُب. ولا تُنْكرنَّ أن يجعلَ الكلمتان كالواحدة إذا كثُر بهما الكلام))[٨٤].

الأخفش: ((وقد قالَ بعضُ العربِ: (الْحَمْدِ للَّهِ) فكَسرهُ؛ وذلك أنَّه جعلَهُ بمنزلةِ الأسماءِ التي ليست بمتمكِّنةٍ. وذلك أنَّ الأسماءَ التي ليست بمتمكِّنةٍ تُحرّكُ أواخرُها حركةً واحدةً؛ لا تزولُ علَّتُها نحو: (حَيْثُ)؛ جعلَها بعضُ العربِ مضمومةً على كلِّ حالٍ. وبعضُهم يقول: (حَوْثُ) و (حَيْثَ) ضمّ وفتح))[٨٥].

الزجَّاج: ((فَأمَّا القُرآن فلا يُقْرأ فِيه ﴿ الْحُمْدُ ﴾ إلَّا بالرفع؛ لأنَّ السُّنة تُتبع فِي القرآن، ولَا يُلْتَفَت فِيَه إِلى غَير الرِّواية الصحِيحَة التي قد قرأَ بها القُرَّاء المشهورون بالضبط والثِّقة، والرفع القَرَاءَة ... وقد رُويَ عن قوم من العربِ: (الحمدَ لله) و (الحمدِ لِلَّهِ)، وهذه لغة مَن لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُتشاغل بالروايةِ عنه. وإنَّما تشاغلنَا نحن بِرِواية هذا الحرف لِنُحَذِّرَ الناس من أنْ يَسْتعمِلُوه، أوْ يَظنَّ – جاهل أنَّه يجوز في كِتابِ الله عزَّ وجلَّ،

أو فِي كَلَام، وَلَم يأتِ لهذَا نظير في كَلام العَرب. ولا وَجهَ لَهُ))[٨٦]. وقال أيضًا: ((وقولهم (الحمدِ للهِ) من أعظمِ الخطأ))[٨٧].

النحَّاس: ((وحكى الفرَّاء: (الحَمدِ لِلَّهِ) و (الحَمدُ لُله) . قال أبو جعفر: وسمعتُ عليّ بن سُليمان يقول: لا يجوز من هذين شيء عند البصريين. قال أبو جعفر: وهاتان لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان في كلِّ واحدةٍ منهما علَّة، روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنّه قرأ (الحَمدِ لِلّهِ) ، وقرأَ إبراهيم بن أبي عبلة (الحَمْدُ لُلَّهِ)، وهذه لغة بعض بني ربيعة، والكسر لغة تميم. فأمَّا اللغة في الكسر فإنّ هذه اللفظة تكثرُ في كلام الناسِ والضمّ ثقيل ولا سيّما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمَّة كسرةً وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخفُّ وكذلك الضمَّة مع الضمَّة فلهذا قيل: الْحَمْدُ لُلَّهِ))[٨٨].

الذي يتفحَّص النصوص السابقة يلحظ جملة أمورٍ:

١- أنَّ الفرَّاء وحده قد ذكر لغةَ الضمِّ (الحمدُ لُله) من غير الأخفش، والزجَّاج، وتابعه النحَّاس.

٢- إجماع الفرَّاء والأخفش والزجَّاج على أنَّ ما حصل في الآية لغات، وليست قراءات قرآنيَّة.

٣- الإتباع يُمثِّل لغةً معينةً وهي لهجة بدويَّة.

٤- الزجَّاج فرَّق بين مستويين من مستويات الأداء اللغويّ القراءات القرآنيَّة ولغة الكلام.

٥- من جهة الحكم يُلحظ أنَّ ثمَّة روحين في هذه النصوص في الحكم القيمي على القراءات في الآية، فنجد الفرَّاء، والأخفش لم يُعطيا حكمًا قيميًّا، بل قاما بتوجيه القراءات في الآية الكريمة بعدِّها لغاتٍ. وهذا يدلُّ على إجازتهما. في حين كان الزجَّاج متشدِّدًا جدًا فرفض لغة الإتباع وعدَّها لغةَ من لا يُلتفت إليه ولا يُتشاغل بالرواية عنه، وعدَّها من أعظم الخطأ. مستندًا في حكمه إلى علَّة عدم النظير. وهي علَّة فيها نظر؛ فكيف لم يأتِ لها نظير في كلام العرب وهي تُمثِّل مستوًى لهجيًّا من لهجات العرب - كما مرَّ- في النصوص السابقة[٨٩] ؟ هذا من جانب ومن جانب آخر، فإنَّ قوله: (ولا وجه له) فيه نظر؛ فقد وجَّه الفرَّاء والأخفش وأغلب من جاء بعدهما النصين - كما سيأتي- على الإتباع. ولعلَّ هذا الموقف انفرد به الزجَّاج، فلم أجد أحدًا قد تابعه في حكمه هذا. ويبدو لي أنَّ هذا الموقف نابع من حرصِ الزجَّاج على اتِّباع القواعد والقياس والاستعمال وهذا ما تجلَّى في رفضه القراءة بهذه اللغة؛ فهذه اللغة شاذَّة في القياس والاستعمال وقد صرَّح بذلك ابن جني[٩٠]، وشذوذها في القياس واضح لا يحتاج إلى بيان. وأمَّا من جهة الاستعمال - فكما مرَّ- فإنَّ الإتباعَ لهجة بدويَّة، إذ حصل فيه اجتماع كسرتين أو ضمّتين، ولعلَّ هذا الإتباع يتعارض أو لا يتناغم على أقلِّ تقدير مع ما عُرِف من عاداتٍ نطقيَّة لهذه الفئة من الناس؛ فالمعروف عن هؤلاء أنَّهم يكرهون اجتماع الضمّتين في الكلمة الواحدة فيُخفّفون إحداهما، والأمر نفسه مع اجتماع الكسرتين، وهذا ما يتضح من قول سيبويه: ((وإذا تتابعت الضمّتان فإنَّ هؤلاء[٩١] يُخفِّفون أيضًا، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنَّما الضمّتان من الواوين، فكما تُكره الواوان كذلك تُكره الضمّتان؛ لأنَّ الضمَّةَ من الواو. وذلك قولك: الرُّسْل، والطُّنْب، والعُنْق تريد الرُسُل، والطُّنُب، والعُنُق. وكذلك الكسرتان تُكرهان عند هؤلاء كما تُكره الياءان في مواضعَ، وإنَّما الكسرة من الياءِ، فكرهوا الكسرتين كما تُكره الياءان. وذلك في قولك في إبِلٍ: إبْلٌ))[٩٢].

ولعلَّ اعتراضًا يردُ على هذا الكلام؛ فهذه العادة النطقيَّة – أعني تخفيف عين الكلمة – تحصل في الكلمة الواحدة، وما حدث من إتباع في (الحمد لله) كان في كلمتين منفصلتين فتكون هذه المقايسة فيها نظر! والجواب عن هذا الاعتراض يكمن في كثرة استعمال هاتين الكلمتين والتلازم الذكري بينهما، يقول ابن جني: ((فلمَّا اطَّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أَتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الْحَمْدُ لُله) كعُنُق وطُنُب، و(الْحَمْدِ لِله) كإِبِل وإِطِل))[٩٣].

وأمَّا من جهة التَّوجيه، فنجد اختلافًا بين الفرَّاء والأخفش في توجيه القراءة، ففي حين ذهب الفرَّاء إلى حمل النصين على الإتباع معلِّلًا ذلك بكثرة الاستعمال، وثقل الخروج من الضمّ إلى الكسر؛ مما عُدَّ مسوِّغًا لحصول الإتباع الذي تحقَّق عندهم بنوعيه الرجعيّ والتقدميّ، يقول الدكتور عبده الراجحي: ((الذي حدث في (الحمدُ لُله) تأثُّر تقدميّ، تأثَّر فيه الصوت الثاني بالأول، وما حدث في (الحمدِ لله) تأثُّر رجعي تأثَّر فيه الصوت الأول بالثاني))[٩٤].

وتوجيه الفرَّاء هذا يتساوق مع ما جاء به المحدثون في قانون (التردُّد النسبيّ) [٩٥]، وقانون(الجهد الأقلّ)

الذي نادى به اللغويّ Whitney، إذ فسَّر التغيُّر الذي يحصل في اللغات لنزوعها نحو السهـولة وتـوفير الجهد[٩٦].

ويُلحظ من توجيه الفرَّاء أنَّه كان دقيقًا في اختيار عباراته، إذ استعمل صيغة التقليل في اجتماع الكسرتين فقال(قد يجتمعان) وهذا واضح فصيغة (فِعِل) قليلة في الأسماء، قال سيبويه: ((ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو: إِبِلٍ. وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره))[٩٧]. وقال المبرّد: ((وَيكون على (فِعِلٍ) في الاسم. وَلم يأتِ ثَبتًا إِلَّا فِي حرفين، وهما: إِبِل وإِطِل))[٩٨]. في حين سوَّغ الفرَّاء الإتباع بالضمِّ بأنَّه جاء على الكثير في كلامهم – كما مرَّ–.

أمَّا توجيه الأخفش لقراءة (الحمدِ لله) فيُلحظ عليه أنَّه لم يأتِ بذكر للإتباع؛ بل قام على عقد مقايسة بين (الحمدِ لله) والأسماء المبنيَّة، وهذه المقايسة فيها نظر؛ لأنَّ ((الكسرة القصيرة في (الحمدِ) مرتبطة بكسرة اللام التي تعقبها، فإذا حدث أن زال هذا الارتباط كأن فُكّ بين الاسمين، فإن الكسرة في (الحمدِ) لا يبقى لها أثر، ولا نجد هذا في الأسماء غير المتمكِّنة، إذ لم تكن ملازمة أواخرها لمصوّتات معينة بتأثير أصوات أخرى))[٩٩]. لذا لم أجد – في حدود ما

اطلعتُ عليه- أحدًا قد تابع الأخفش في توجيهه، في حين كان توجيه الفرَّاء للإتباع مرجعيَّةً رئيسةً في توجيه القراءتين لمن جاء بعده[١٠٠].

وثمَّة شبه اتفاق في المدونة النحويَّة على قبول القراءتين محل البحث بالاستناد إلى توجيههما بالإتباع، فعلَّة الإتباع لم تُفارق التَّوجيه في تلكم المدونة[١٠١].

وبُحث في نوع آخر من التقويم للقراءتين وهو قضيَّة المفاضلة بين قراءة الإتباع بالضمِّ والإتباع بالكسر، وكان الموجِّه الرئيس للبحث في هذه المقارنات هو مشكل الحركة الإعرابية – التي يعتدُّ بها النحويون أيما اعتداد – وقد غابت هذه الجهة من البحث في مصنفات معاني القرآن، فلم أجدهم فاضلوا بين القراءتين، ولا بحثوا موضوع استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع. في حين نجد ابن جني الذي عُني بتوجيه القراءات الشاذَّة قد بحث في القراءتين وعُني بتوجيههما، فاستند إلى الإتباع في قبول القراءتين مسوِّغًا حصوله بكثرة الاستعمال، مفاضلاً بين القراءتين؛ قال: ((إلَّا أنَّ (الْحَمْدُ لُله) بضمِّ الحرفين أسهل من (الْحَمْدِ لِله) بكسرهما من موضعين: أحدهما: أنَّه إذا كان إتْبَاعًا فإنَّ أقيس الإتباع أن يكونَ الثاني تابعًا للأولِ؛ وذلك أنَّه جارٍ مجرى السبب والمُسبَّب، وينبغي أن يكونَ السبب أسبق رتبةً من المُسبّب... والآخر: أنَّ ضمَّةَ الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرةَ اللامِ في (لِله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قُلتَ: الحمدُ لُله فقريب أن يغلبَ الأقوى الأضعفَ، وإذا قُلت: الحمدِ لِله جنى البناء الأضعف على الإعرابِ الأقوى، مُضافًا ذلك إلى حكمِ تغيير الآخِر الأول، وإلى كثرة باب عُنُق وطُنُب في قلَّة بابِ إبِل وإطِل فاعرفه))[١٠٢].

يُلحظ أنَّ ابن جني تابعَ الفرَّاء في توجيه القراءتين. وفي حديثه عن تأثير الأقوى في الأضعف ينسجم

مع رؤية الدرس الصوتي الحديث وما ذهب إليه (جرامونت) في قانونه الذي يُعرف بقانون(الأقوى) الذي يُمكن تلخيصه بأنَّه:((حينما يُؤثِّر صوت في آخر فإنَّ الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي...) هو الذي يكون عرضة للتأثُّر بالآخر))[١٠٣]. وقد كان كلام ابن جني هذا مرجعًا لمن جاء بعده في المفاضلة بين القراءتين[١٠٤]، وأجدني موافقًا الدكتور عبد الفتاح الحموز الذي ذهب إلى أنَّ الأولى عدم الترجيح بين القراءتين أو تضعيفهما؛ لأنّهما محمولتان على كلام العرب[١٠٥].

٢ -: (للملائكةِ اسجدوا):

قرأ القرَّاء عامَّةً بجرِّ (الملائكة) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ (البقرة من الآية: ٣٤). وهي القراءة التي توافق قوانين النحو، فهي قراءة خارج مربض همّنا في هذه الأطروحة، وقرأ أبو جعفر المدني (ت ١٣٠ هـ) (للملائكةُ اسجدوا)[١٠٦] وهي القراءة التي تعنينا؛ لأنَّها القراءة التي تُثير مشكلًا نُحاول أن نُعالجه في هذا المبحث.

نصوص الدراسة:

الكسائي: ((عامَّة القرَّاءِ على كسر التاء من الملائكةِ، وقرأ أبو جعفر والأعمش بضمِّها في الوصل. قال الكسائي: هي لغةُ أُزد شنوءة))[١٠٧].

الزجَّاج: ((قَرأتِ الْقُرَّاء﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ بالكسر، وقرأ أبو جعفر المدني وحده (للملائكةُ اسْجدوا) بالضمِّ. وأبو جعفر من جلَّة أهل المدينة وأهل الثَّبت في القَراءَة إلَّا أنَّه غلطَ في هذا الحرفِ، لأنَّ الملائكةَ في موضع خفض فلا يجوز أن يرفعَ المخفوض، ولكنَّه شبَّه تاءَ التأنيثِ بكسرِ ألفِ الوصلِ؛ لأنَّك إذا ابْتدأتَ قُلتَ اُسْجُدوا. وليس ينبغي أن يُقرأَ القرآنُ بتوهمِ غيرِ الصواب))[١٠٨].

النحَّاس: ((ورُوي عن أبي جعفر أنَّه قرأ (للملائكةُ اسجُدوا). وهذا لحن لا يجوز، وأحسن ما قيل فيهِ ما رُويَ عن محمد بن يزيد قال: أحسب أنّ أبا جعفر كانَ يخفضُ ثُمّ يشمُ الضمَّةَ ليدُلَّ على أنّ الابتداء بالضمِّ كما

يُقرأ[١٠٩] (وَغُيُضَ الْماءُ) فيشير إلى الضمَّة ليدلَّ على أنَّه لما لم يُسمَّ فاعلُه))[١١٠].

يُلحظ من النصوص السابقة أنَّ الكسائي اكتفى بإثبات التحقُّق اللهجيّ للقراءة، وهذا الإثبات يحمل في طياته حكمًا مضمرًا يدلُّ على قبول القراءة. أمَّا نصَّا الزجَّاج والنحَّاس، فيُلحظ منهما أنَّ ثمَّة تشدُّدًا في الحكم على القراءة، وإن كان الزجَّاج أقلَّ وطأة في الحكم من النحَّاس، إذ حملها على الغلط وهو ما يُقابل التوهم في بعض الاستعمالات، وأعطاها توجيهًا سأقفُ عنده. إلَّا أنَّ النحَّاس حكم باللحن على القراءة، وعدَّها غير جائزة، وإن نقل توجيه المبرِّد الذي سيأتي الكلام عليه.

وعودًا إلى توجيه الزجَّاج الذي قد يشوبه شيء من الغموض، ويحتاج إلى توضيح، وهذا التوضيح نجده عند ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) الذي قال: ((وَقِيل إِنَّ التَّاء تُشبهُ أَلفَ الوَصلِ

لأَنَّ الْهمزةَ تَسقطُ فِي الدَّرجِ لِأَنَّهَا ليسَتْ بِأَصْلٍ وَتَاءُ (الملَائِكةِ) تَسْقُطُ أَيضًا؛ لأَنَّها ليست بِأَصلٍ، وَقَدْ ورد الْمَلَائِكُ بِغَيْرِ تَاءٍ فَلَمَّا أَشْبَهَتهَا ضُمَّت كَمَا تُضَمُّ هَمزَةُ الْوَصْلِ))[١١١].

ويبدو لي أنَّ هذا التَّوجيه بعيدٌ عن روح اللغة، وفيه إهمال للبنية المنطوقة، والبناء على افتراضات غير دقيقة مبنية على عقد موازنة بين حرف (التاء) من الملائكة، وهمزة الوصل. وهذه الموازنة فيها بُعد؛ فالتاء حرف صامت. أمَّا همزة الوصل فصوت جِيء به لغرض معين، هو التوصُّل للنطق بالساكن؛ فهي صوت عارض له وظيفة يؤديها في الكلام ويزول بزوال تلك الوظيفة، فوظيفته صوتيَّة محضة، ولا يحمل أيَّ قيمةٍ دلاليَّة. وهذا ما حصل في القراءة، فقد زالت همزة الوصل؛ لأنَّ الكلامَ درج وليس وقفًا. ولهذا فليس لهمزة الوصل تلك الأهميَّة في الكلام حتَّى يتم التضحية بالحركة الإعرابية للدلالة على حركة الهمزة المحذوفة.

أمَّا فيما يخصُّ توجيه المبرِّد الذي ذكره النحَّاس، فهو خلطٌ بين القراءتين الواردتين عن أبي جعفر، فقد نقل ابن الجزري أنَّ ثمَّة قراءتين عن أبي جعفر، قراءة الضمِّ، وقراءة الإشمام، إذ قال: ((فَقرأ أبو جعفر من رواية ابن جمَّاز ومن غير طريق هبة اللَّه وغيره عن عيسى بن وردان بضمِّ التاءِ حالةَ الوَصلِ إتباعًا. وروى هبةُ الله وغيره عن عيسى عنه إشمام كَسرَتِهَا الضمَّ، وَالوجهَانِ صحِيحان عن ابن وردان نصَّ عليهما غير واحد))[١١٢].

وقد تابع العكبري (ت ٦١٦هـ) المبرِّد والنحَّاس في هذا الخلط مشكِّكًا في رواية القراءة، إذ قال: ((

وقرِئَ بِضمِّها، وهي قراءة ضَعِيفَة جدًّا، وأحسن ما تُحمل عليه أَن يكونَ الرَّاوِي لَم يَضبُط على القَارِئِ، وذلك أَن يكونَ القَارِئُ أَشارَ إِلَى الضمِّ تَنبيهًا على أَنَّ الهمزةَ المحذوفة مضمومة في الابتداء، وَلَم يُدرِكِ الراوِي هَذهِ الإشَارَةَ))[١١٣].

وهذا التَّوجيه يستدعي التوقُّف عنده من جهتين، إحداهما: طبيعة التشكيل الصوتي الذي ينشأ عن الإشمام هل هو بصوت أو بغير صوت، وإن كان ثمَّة صوت فما حقيقته ؟ والأخرى: الغاية من الإشمام. فأمَّا ما يخصُّ طبيعة التشكيل الصوتيّ، فقد قال النحَّاس نقلاً عن المبرِّد: ((أحسب أنّ أبا جعفر كان يخفض ثمّ يشمّ الضمَّة ليدلَّ على أنّ الابتداء بالضمِّ كما يُقرأ (وَغُيُضَ الْماءُ) فيُشير إلى الضمَّة ليدلَّ على أنَّه لما لم يُسمّ فاعله))[١١٤].

الذي يُلحظ من النصِّ أنَّ المبرِّد ذكر الخفض أي أنَّ القارئ كان ينطق بالكسرة فالكسر متحقِّق، ثمَّ تأتي بعد ذلك مرحلة الإشمام، إذ قال: (ثمَّ يشم الضمَّة)، وفي عبارته هذه لا يُبيِّن

هل أنَّ إشمام الضمّ يكون بصوت أو مجرد ضمّ الشفتين للإشارة إلى الضمَّة. ولعلَّ في موازنته بين الإشمام في (للملائكة اسجدوا) والإشمام في (غيض الماء) ما يُضيء لنا الإبهام في عبارته السابقة؛ فهذه العبارة تستبعد الاحتمال الأول، أعني ضمَّ الشفتين من غير تصويت، قال عنه الرضي: ((وحقيقة هذا الإشمام: أن تنحوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمَّةِ، فتميل الياءَ الساكنةَ بعدها نحو الواو قليلًا، إذ هي تابعة لحركةِ ما قبلها؛ هذا هو مرادُ القرَّاءِ والنحاةِ بالإشمامِ في هذا الموضعِ، وقال بعضُهم: الإشمامُ ههنا كالإشمامِ حالة الوقفِ أعني ضمّ الشفتين فقط، مع كسرِ الفاءِ كسرًا خالصًا، وهذا خلافُ المشهورِ عند الفريقين))[١١٥]. وأكَّد المالقي (ت ٧٠٥هـ) أنَّ الإشمام في نحو (غيض) يُدرك بحاسة السمع، قال: ((هذا النوع من الإشمام يُدركُ بحاسة السمع؛ لأنَّك تُفرِّق بسمعِكَ بين الكسرة الخالصة في (قِيلَ) والكسرةِ المشمّمة، كما تُفرِّقُ بسمعِك بين الفتحة المُمالة، والفتحة الخالصةِ))[١١٦]. وهذا ما أكَّده أيضًا الدكتور غانم قدوري[١١٧].

ورأى الدكتور إستيتيَّة أنَّ حقيقة الإشمام في نحو (غيض) هو: ((جعل الياء، وهي (حركة أماميَّة طويلة) مركَّبة من حركتين: الضمَّة، والكسرة))[١١٨]. وهذا يعني أنَّ حركة الإشمام في (للملائكةُ اسجدوا) هي حركة مركَّبة ناتجة عن حركتين الكسرة والضمَّة. ولا يُوجد لدينا حركتان الكسرة والضمَّة، وهذا ما يؤكده علم الأصوات الحديث، إذ يرى علماء الأصوات المحدثون: ((أنَّه يستحيل الجمع بين الضمَّة والكسرة، إذ يكون اللسان في الأمام عند نطق الكسرة، ويكون في الخلف عند نطق الضمَّة. والذي يحدُث عند نطق الإشمام بالضبط هو أنَّ اللسان يتخذ الوضع الذي يكون عليه عند نطق الكسرة، وفي اللحظة نفسها يتم تدوير الشفتين. وتُسمى هذه الحركة في علم الأصوات(الحركة المعيارية الثانوية الأولى) أو بحسب أوصافها(الحركة الأمامية الضيقة المدورة)))[١١٩].

أمَّا الغاية من الإشمام، فقد قرَّر العلماءُ أنَّه لغرض الإشارة إلى حركة همزة الوصل[١٢٠]. وهذا أمرٌ غريبٌ فهل لهمزة الوصل تلك الأهميَّة حتى يلجأ القارئ للإشارة إلى حركتها بحيث أنَّ القارئ يخرج من الكسر إلى حيز الضمِّ فيقوم بإعمال الشفتين بالضمَّة على وفق مفهوم القدماء – أو ينتج صوتًا ثانويًّا – الحركة المعيارية الثانوية الأولى – على وفق تعبير المحدثين. فلماذا يتنكب القارئ هذا الجهد ويركب طريق الكراهة من أجل الإشارة إلى حركة الهمزة المطروحة من الكلام ؟! زيادة على عدم بقاء همزة الوصل في الدرج فإنَّ مسألةَ الإشارة إلى حركتها أمر غير مهم، فهل لهمزة الوصل حركة ثابتة حتى يستدعى الإشارة إليها ؟! فهي زيادة على عدم ثباتها

في الدرج، فإنَّ ليس لها حركة ثابتة تستدعي الإشارة إليها فهي تابعة لحركة غيرها[١٢١]؛ وفي ضوء ذلك يبدو لي أنَّ هذا التَّوجيه غيرُ واقعيٍّ. زيادة على ذلك؛ فإنَّه لا يحلُّ مشكل قراءة أبي جعفر محل البحث، أعني قراءة ضمّ التاء من (الملائكة) فهذا التَّوجيه هو لقراءة الإشمام، وليس لقراءة الضمِّ المروية عن أبي جعفر، إلاَّ إذا كان النحَّاس يُشكِّك في قراءة الضمّ وينكرها، وهذا فيما يبدو لي هو السبب الراجح.

والذي أراه أنَّ الأولى من إنكار قراءة الضمِّ أو تلحينها، أن تُحمل القراءة على الإتباع وهو التَّوجيه الأقرب إلى طبيعة اللغة، ويتناسب مع ما رآه علم اللغة الحديث في قانون الجهد الأقلِّ، إذ الخروج من الكسر إلى الضمِّ ثقيل، قال الفرَّاء: ((إنَّما يستثقلون كسرة بعدها ضمَّة، أو ضمَّة بعدها كسرة))[١٢٢]. وعلَّل ركن الدين ذلك بقوله : ((الانتقال من الكسرة إلى الضمَّة انتقال من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، بناءً على أنَّ الضمَّةَ أثقل من الكسرة))[١٢٣]. لذا يُمال إلى التخلُّص من هذا الثقل بإتباع حركة (التاء) لحركة (الجيم) من (اسجدوا). ولا يقدح في التوجيه بالإتباع بأنَّ ثمَّة حاجزًا بين (التاء) و(الجيم) وهو حرف (السين)؛ فهذا الاعتراض لا يمنع حدوث الإتباع؛ لأنَّ السين ساكنة، وقد وقرَ في المدونة النحويَّة أنَّ (الساكن حاجز غير حصين)[١٢٤]، وهذا الأمر متلنِّب في المدونة النحويَّة؛ إذ وُجِّهت قراءات قرآنيَّة بالإتباع بالاستناد إلى أنَّ الحرف الساكن حاجز غير حصين، ولعلَّ أقربها إلى القراءة محل البحث قراءة (الْحِبُك)[١٢٥] في قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾(الذاريات: ٧) فقد حُملت على الإتباع بالاستناد إلى أنَّ (لام) الحبك حاجز غير حصين؛ لأنَّها ساكنة، فالحاء أُتْبِعَتْ لحركة التاءِ في (ذاتِ) ولم يُعْتَدَّ باللام فاصلة؛ لأنَّها ساكنة فهي حاجز غير حصين[١٢٦].

والأخفش – من أصحاب كتب معاني القرآن – قد لجأ إلى الإتباع بوصفه مسوِّغًا في قبول قراءة من ضمَّ نون (ابنِ) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ (غافر: ٣٦) بالاستناد إلى مسوِّغ الساكن حاجز غير حصين، قال: ((بعضُهُم يَضمُّ (النون)، كأنَّه أتبعها ضمَّةَ (النون) التي في (هامان)؛ كما قالوا (مِنْتِنٌ)؛ فكسروا (الميم) للكسرةِ التي في (التاء)؛ وبينها حرف ساكن؛ فلم يَحُلْ. وكذلك لم تحُلْ (الباء) في قوله: ﴿ابنِ لِي﴾))[١٢٧].

وهذه القراءة من الناحية الصوتية تُماثل قراءة أبي جعفر إلَّا أنَّ الإتباع فيها من النوع التقدميّ، وإن كانت تُفارقها هي وقراءة (الحُبُك) بأنَّ الإتباع كان في حركة البنية وليس الإعراب. وقد أيَّد

المحدثون صيرورة المماثلة بين الأصوات المتجاورة، ولم يشترطوا أن تكونَ في الأصوات المتلاصقة؛ فقد عُرِّفت المماثلة بأنَّها: ((التعديلات التكيفيَّة للصوت بسبب مجاورته – و لا نقول ملاصقته – لأصوات أخرى))[١٢٨]. وتحدَّث الدكتور رمضان عبد التواب عن أقسام المماثلة وقال معقِّبًا:((وفي كلِّ حالة من هذه الحالات، قد يكون الصوتان متصلين تمامًا، بحيث لا يفصل بينهما فاصلٌ، من الأصواتِ الصامتةِ أو الحركات، وقد يكون الصوتان منفصلين بعضهما عن بعض بفاصل من الأصوات الصامتة أو الحركات))[١٢٩].

فالمماثلةُ تنقسمُ في ضوء الاتجاه إلى مماثلة تقدميَّة ومماثلة رجعية، وفي ضوء المجاورة إلى مماثلة مباشرة، وغير مباشرة[١٣٠].

بقيَ اعتراض آخر يَرِدُ على التَّوجيه بالإتباع، وهو استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع[١٣١].

ويُجاب عن هذا الاعتراض من جهتين: إحداهما: أنَّ القراءة لا بُدَّ من أن تستند إلى أصلين؛ الرواية، وأن يكونَ لها تحقُّق لهجيّ، فأمَّا الرواية فواضح من كلام الزجَّاج عن مكانة القارئ أبي جعفر بين القرَّاء. وأمَّا الاستناد إلى التحقُّق اللهجيّ، فهو متحقُّق أيضًا، إذ ذكر غير واحد من العلماء وعلى رأسهم الكسائي – كما مرَّ – أنَّ الإتباع لهجة لقبيلة معينة هي قبيلة أزد شنوءة [١٣٢].

ووجَّه بعض النحويين الإتباع توجيهًا لغويًّا يقوم على الابتعاد عن استهلاك الحركة الإعرابية، وذلك بالاستناد إلى أنَّ القارئ توقَّف عند الملائكة، والعربيَّة تقف على ساكن، ثمَّ حرَّك بالضمِّ إتباعًا لحركة الجيم فأجرى الوقف مجرى الوصل، قال العكبري: ((وَقِيلَ إنَّه نوى الوقف على التَّاء ساكنةً، ثُمَّ حرَّكها بِالضمِّ إتبَاعًا لِضَمَّة الجيمِ، وهذا مِن إجرَاءِ الوَصلِ مَجرَى الوَقفِ))[١٣٣]. وهذا التوجيه ناتج عن حرصهم على الإعراب الذي مثَّل التمسُّك به في عرفهم أهم قوانين السلامة اللغويَّة.

وثمَّة أمر يدعو للاستغراب وهو المفارقة في موقف النحَّاس المتناقض من الإتباع في (الحمدِ لله) والموافقة عليه وبيان أنَّه لغة لبعض القبائل، وموقفه المتشدِّد من قراءة أبي جعفر التي قيَّمها باللحن، مع أنَّ المشكل فيهما واحد يتمثَّل في استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع. ولماذا لم يربط بين القراءتين ؟ وقد ربط بعض العلماء بينهما ولا سيما ابن جني،

والزمخشري (ت٥٣٨ هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١ هـ)، وجعلوها تستند إلى لغة وحكموا عليها بالضعف[١٣٤].

وإذا أردتُ أن أجدَ مسوِّغًا لموقف النحَّاس هذا، لا أجده إلَّا في وجه الافتراق بين قراءتي (الحمدِ لِله) و(للملائكةُ اسجدوا) الذي يكمن في عدم وجود حاجز بين (الدال واللام) في القراءة الأولى، ووجود هذا الحاجز(السين) بين (التاء والجيم) في الثانية، فلعلَّ هذا ما جعل النحَّاس لا يربط بين القراءتين، وأفضى إلى اختلاف حكمه عليهما، وإن كان حاجزًا غير حصين، فلعله يراه يقدح في حصول الإتباع، وإذا كان ما ذهبتُ إليه صحيحًا، فهو في هذا الموقف تابع لسيبويه الذي رأى أنَّ حصول الإتباع – في بعض الظواهر اللهجيَّة – مع وجود حاجز وإن كان ساكنًا فهو رديء، والأولى لزوم الأصل، إذ قال عن لغة الإتباع في (مِنهِم): ((واعلم أنَّ قومًا من ربيعةَ يقولون: مِنْهِمْ، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكَّنُ حاجزًا عندهم، وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل))[١٣٥].

وقد أشار الدكتور جواد كاظم عناد إلى المفارقات في مواقف النحويين تجاه القراءات، فقال: ((ولا بدَّ من أن تكونَ لمثل هذه المفارقات عللها التي قد ترتبط بشخصية الموجِّه، أو محيطه الثقافيّ، أو المرجعيَّة الفكريَّة و العقديَّة عمومًا، على أنَّنا لا يُمكن أن نغفلَ بسهولة ما أحاط بالفكر النحويّ عمومًا من تداعياتٍ جعلته يتأرجح بين النقل والقياس حينًا، أو يميل إلى أحد الطرفين حينًا آخر))[١٣٦].

وقد تابع عدد من النحويين الزجَّاج، والنحَّاس في موقفهما المتشدِّد من هذه القراءة، منهم أبو علي الفارسي[١٣٧]، وابن جني الذي خالف منهجه في الاحتجاج للقراءات مع هذه القراءة، إذ لم يألُ جهدًا في تضعيفها، قال: ((هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أنَّ (الملائكة) في موضع جرٍّ، فالتاء إذًا مكسورة، ويجب أن تسقطَ ضمَّةُ الهمزةِ من (اسجدوا)، لسقوطِ الهمزةِ أصلاً إذا كانت وصلًا، وهذا إنَّما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزةِ حرف ساكن صحيح... فأمَّا ما قبل همزتُه هذه متحرِّك – ولاسيما حركة إعراب – فلا وجهَ لأن تُحذفَ حركته ويُحرَّك بالضمِّ))[١٣٨].

ويبدو لي أنَّ هذا الموقف المتشدِّد من ابن جني على القراءة يُمكن تفسيره في ضوء نظرته إلى حركة الإتباع التي قال عنها: ((وحركةُ الإتباعِ تجري مجرى الصدى الذي لا اعتدادَ به، ولا هو عندهم مما يُعقدُ على مثله))[١٣٩].

وقد حاول الدكتور حسام النعيمي الدفاع عن موقف ابن جني في ردِّه هذه القراءة وغيرها من القراءات، قائلاً: ((وهذا كلّه إذا لم تأتِ القراءة على لهجة من لهجات العرب، ولم يمكنه أن يُخرّجها بوجه من وجوه الصناعة))[١٤٠]. وهذا الدفاع فيه نظر، فالقراءة لها تحقّقٌ لهجيٍّ، فقد جاءت على لغة أزد شنوءة ولها ما يُخرجها من وجوه الصناعة – كما مرَّ – . وممن رفضها أيضًا الزمخشري[١٤١]، وضعَّفها العكبري[١٤٢]. في حين
جوَّزها عدد آخر من النحويين من غير تضعيف[١٤٣].

وقد أدلى المحدثون بدلائهم في توجيه القراءة، إذ نظر إليها الدكتور إبراهيم السامرائي من جهة قوانين العامل النحويّ، فرأى أنَّ ما حصل فيها أمر غريب، إذ توقَّف حرف الجرِّ (اللام) عن العمل[١٤٤]. وهذا الموقف مستغرب من الدكتور إبراهيم السامرائي في ضوء موقفه الرافض لنظرية العامل[١٤٥]. أمَّا الدكتور عبد الفتاح الحموز فقد رفض تضعيف القراءة، متبعًا خُطى أصحاب القراءات الذين يستندون إلى سُنَّة القراءة، وأنَّها فوق الأصل النحويّ[١٤٦]، قال: ((ولسنا نتفق مع من ضعَّف هذه القراءة وأضرابها؛ لأنَّ القراءة سُنَّة متَّبعة يجب القياس عليها لا إخضاعها للأصل النحويّ))[١٤٧].

ورأى الدكتور إستيتية أنَّ ما حصل في قراءة أبي جعفر هو تخلُّص من تجاور الحركات، مستندًا في ذلك إلى عدِّ همزة الوصل حركةً وليست حرفًا، فعنده أنَّ الذي حدث هو التقاء كسرة التاء مع الضمَّة (همزة الوصل) وحدث التخلُّص من الكسرة وبقيت الضمَّة، إذ قال: ((التخلُّص منه – أي تجاور الحركات – بإسقاطِ إحدى الحركتين. وذلك كما في قراءته لقولهِ تعالى: (للملائكةِ اسجدوا)، والأصل لغة هو أنَّ الحركتين قد اجتمعتا على النحو الآتي: (ت ـِ ـُ سْجدوا) ولكن قراءة أبي جعفر على النقيض من ذلك تمامًا؛ فهي تتخلَّص من الكسرةِ وتُبقي على الضمَّة، فقد قرأ أبو جعفر للملائكة ـُ سجدوا: (للملائكةُ اسجدوا). وهي قراءة فصيحة لا غبارَ عليها. ولكن الضمَّة هنا ليست علامة إعراب، وإنَّما هي همزة الوصل. أمَّا حركة الإعراب الكسرة فقد سقطت))[١٤٨].

يتضح من النصِّ أنَّ توجيه د. إستيتيَّة مبنيّ على عدِّ همزة الوصل حركة – وهو مذهب بعض المحدثين[١٤٩] – حتى يمكن القول بالتجاور، وهذا يعني بداية كلمة (اسجدوا) بمقطع لا تستسيغه العربيَّة يبدأ بحركة (ـُ س)، وهو أمر أكده د. إستيتيَّة في كتاب آخر له، إذ دعا إلى إدخال مقاطع جديدة في اللغة العربيَّة تبدأ بحركة[١٥٠]، وهذا القول يتعارض – بحسب رؤية

باحثين آخرين – مع سمت اللغة العربية وعاداتها في تكوين مقاطعها، بل يتعارض مع تشكيل المقطع الصوتيّ في اللغات الساميَّة بعامَّة، إذ ((كلُّ مقطع يبدأ في اللغات الساميَّة أصلاً بصوت صامت واحد أو همزة))[١٥١]. لذا لجأت العربيَّة للتخلُّص من هكذا مقطع إلى تحقيق الحركة كما يرى بروكلمان (١٩٥٦م)، إذ قال: ((كلّ حركة في أول الكلمة في اللغات الساميَّة تُنطق في الأصل محقَّقة بمعنى أنَّها تُسبق بهمزة))[١٥٢]، وهذا الأسلوب أحد أساليب العربيَّة في التخلُّص من تجاور الحركات، ويتمثَّل الأسلوب الآخر بتحويل الحركتين إلى مصوت طويل يقول بروكلمان: ((من غير الممكن في اللغات الساميَّة، التقاء حركتين التقاءً مباشرًا، ولذلك حدث دائمًا في الساميَّة الأم، أن تماثلت الحركتان الواحدة مع الأخرى، عندما تلتقيان بعد سقوط الواو أو الياء، مثل: kama = kawama (قام)))[١٥٣].

وزيادة على هذا كلّه فإنَّ ما ذهب إليه الدكتور إستيتيَّة لا يحلُّ الإشكال في القراءة محل البحث؛ فأنّى كانت طبيعة هذا الصوت هل هو همزة مضمومة أو حركة (ضمَّة) ؟ فهو يأتي في الكلام لغرض معيَّن هو التوصل للنطق بالساكن، ويسقط في درج الكلام لعدم الحاجة إلى وجوده وهذا سمتُ العربيَّة مع همزة الوصل، وتوجيه الدكتور إستيتيَّة قائم على عكس هذا السمت، فعلى وفق هذا الرأي سقطت الحركة الإعرابيَّة التي تحمل دلالة وظيفيَّة، وهي حركة لازمة، وبقيت الضمَّة (حركة همزة الوصل) وهي حركة عارضة، لتحلَّ محلَّ الحركة الإعرابيَّة.

وهذا التَّوجيه له أصلٌ عند القدماء إذ هجسوا بمثله لكنَّهم رأوا أنَّ الذي حصل هو نقل حركة همزة الوصل لتحلَّ محلَّ الحركة الإعرابيَّة. وهذا وجه الافتراق بينهم وتوجيه الدكتور إستيتيَّة، فعلى وفق توجيه الدكتور إستيتيَّة لا يُوجد نقل؛ فالضمَّة شكلَّت قمة المقطع (ت ـُ س). أمَّا القدماء فلعدم معرفتهم بنظرية المقطع نظروا إلى ما حصل على أنَّه نقل للحركة. وقد ردَّه ابن جني قديمًا، وذلك حين قال: ((لا يجوز أن يكونَ حذَف همزة (اسجدوا) وألقى حركتها على الهاء، من موضعين: أحدهما: أنَّ هذا التخفيف إنَّما هو في الوصل، والوصل يحذف هذه الهمزة أصلًا إذ كانت همزة وصل، فيا ليت شعري من أين له همزة أصلًا في الوصل حتَّى يُلقي حركتها للتخفيف على ما قبلها... وليس لك أن تُثبت همزةَ (اسجدوا) في الوصل فتقول: للملائكة أُسجدوا، فيجوز تخفيفها فيما بعد... والآخر: أنَّ التخفيفَ في نحو هذا إنَّما يكون إذا كان الحرفُ الأولُ قبل الهمزة ساكنًا صحيحًا نحو: (قد أفلح)، فإذا خفّفتَ الهمزةَ أَلقيتَ حركتَها على الساكن

قبلها فقَبَلَها لسكونه، ثم حذفتَ الهمزةَ تخفيفًا... فأمَّا إذا كان قبل الهمزة حرفٌ متحرِّك وأردتَ تخفيفها فإنَّك لا تُلقى حركةَ الهمزةِ عليه))[١٥٤].

والذي يُمكن أن يُخلص إليه في توجيه القراءة أنَّ الذي حدث فيها هو الآتي: سقطت همزة الوصل مع حركتها لأنَّ الكلام درج، إذ انتفت العلَّة من وجودها فإذا انتفت العلَّة انتفى المعلول، فصار التشكيل الصوتي للبنية يقوم على التقاء (تاء) الملائكة مع حركتها بالسين في مقطع واحد كالتالي: للملائكةِ اسجدوا:

ت ـِ س / ج ـُ. (قراءة العامَّة)

حصل تأثُّر بين قمة المقطع الأول (الكسرة) وقمة المقطع الثاني (الضمَّة)، وعلى وفق قانون الأقوى تحوَّلت الكسرة إلى ضمَّة فصارت الكتابة المقطعيَّة: للملائكةُ اسجدوا: ت ـُ س / ج ـُ . (قراءة أبي جعفر).

والذي يبدو لي أنَّ هذا التشدُّد من الزجَّاج ومن تابعه تجاه القراءة أمر فيه نظر، والأولى بهم احترامها ما دامت تمتُّ للقرآن بصلة، ولها ما يُعضِّدها من تحقُّق لهجيٍّ، وتوجيهٍ صوتيّ. فليس مهمة النحويّ أن يُخطِّئ القراءة أو يُلحِّن القارئ، بل عليه أن يُشير إلى مدى موافقة القراءة للأسلوب الشائع في اللغة، وأن يجد توجيهًا لها.

---

[١] - في اللهجات العربيَّة: د. إبراهيم أنيس: ٩٦-٩٧.
[٢] - معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٦٣.
[٣] - معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٤٦٤.
[٤] معاني القرآن للنحاس:٣/ ٢٤٣.
[٥] - دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر: ٣٧٢
[٦] - إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٣٠.
[٧] - يُنظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١ / ٤٤٧ ــ ٤٤٨.
[٨] - يعني بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم، يُنظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١١٣.
[٩] - كتاب سيبويه : ٤/ ١١٤ ــ ١١٥.
[١٠] - نسبها سيبويه، وابن جني إلى أهل مكة سمعها منهم الخليل، في حين نسبها أبو حيان إلى الخليل نفسه، يُنظر: كتاب سيبويه
: ٤/ ٤٤٤، والمحتسب: ١/ ٢٧٣، والبحر المحيط في التفسير: ٥/ ٢٧٩.
[١١] - ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٤٤٤.
[١٢] - معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٤٠٣.
[١٣] - حِلِيِّهِم قراءة عبد الله ويحيى بن وثّاب وطلحة والأعمش، وقرأ باقي السّبعة والحسنُ وأبُو جعفرٍ وشيبةُ بضمّ الحاء... وقرأ
يعقُوبُ من حَلِيِّهِم بِفتحِ الحاء وسُكُون اللّام: يُنظر : البحر المحيط في التفسير: ٥/ ١٧٦،و الدر المصون: ٥/ ٤٥٩،
وإتحاف فضلاء البشر: ٢٩٠.

[١٤] - قرأ الحسنُ وعيسى عُصِيَّهُم بضمّ العَين، يُنظر: البحر المحيط في التفسير: ٧/ ٣٥٥، والدر المصون: ٨/ ٧٤.
[١٥] - معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨، وينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣/ ٣٣.
[١٦] - معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٣٧٦ – ٣٧٧.
[١٧] - إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٥٠.
[١٨] - ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٧، ومعاني القرآن للزجاج: ٣/ ٣٦٥ – ٣٦٦، ومعاني القرآن للنحاس: ٣ / ٣٣،
٨٧.
[١٩] - معاني القرآن للزجاج:٣/ ٣٦٥، وينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣/ ٨٧.
[٢٠] - المقتضب: ١/ ٣١٨.
[٢١] - يُنظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٦، والمفتاح في الصرف: لعبد القاهر الجرجاني: ١٠٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف:
لابن مالك: ١٥١.
[٢٢] - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل: ٤/ ١٣٦.
[٢٣] - يُنظر: في الأصوات اللغويَّة دراسة في أصوات المد العربيَّة: د. غالب المطلبي: ٢٩.
[٢٤] - يُنظر: القراءات القرآنيَّة بين العربيَّة والأصوات اللغويَّة منهج لساني معاصر: د. سمير إستيتية: ٣٤٦.
[٢٥] - قال ابن مجاهد: ((اختلفُوا في (البيُوت) والشيوخ غافر ٦٧ و(الْعُيُون) يس ٣٤ و(الغيوب) المائدة ١٠٩ والجيوب النُّور
٣١ في ضم الحرف الأول من هذه كلها وكسره فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائيّ (الغيوب) بضم الغين وبكسر الباء من
(البيُوت) والعين من (الْعُيُون) والجيم من الجُيُوب والشين من الشُّيُوخ... وقرأ أبُو عمرو بضم ذلك كُله واختلف عن نافع
فروى المسيبي وقالون (الْبيُوت) بكسر الباء وحدها وضم العين والغين والجيم والشين... وكان حمزة يكسر الأول من هذه
الحُرُوف كلها)). السبعة في القراءات: ١٧٩.
[٢٦] - معاني القرآن للزجاج: ٤/ ٣٨، ويُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٨٠، و٤/ ٢٣٤. وينظر: رأيه في قراءة الكسر في (عيونًا)
المصدر نفسه: ٥/ ٨٧.
[٢٧] - إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٩١.
[٢٨] - المصدر نفسه : ٢٨٨/٤.
[٢٩] - المقتضب: ٢/ ١٩٦.
[٣٠] - معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٥- ٦.
[٣١] - البيت للحطيئة، يُنظر: ديوان الحُطيئة برواية وشرح ابن السكيت: ٧٢.
[٣٢] - معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩ – ٣٠.
٣٣ - معاني القرآن للزجاج: ١/ ٥٠- ٥٢.
٣٤ - معاني القرآن للنحاس: ١٧٥/١.
[٣٥] - كتاب سيبويه: ٤/ ١٩٥، ويُنظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٥ -٦، ومعاني القرآن للزجاج: ١/ ٥١، والمحتسب: ١/ ٤٤- ٤٥.
[٣٦] - كتاب سيبويه: ٤/ ١٩٥، ويُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي: ٤/ ٢٣١.
[٣٧] - يُنظر: كتاب سيبويه:٤/ ١٩٦ – ١٩٧والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن:٣١٥ -٣١٦.
[٣٨] - يُنظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٧٥، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣١٥.
[٣٩] - كتاب فيه لغات القرآن: للفرَّاء: ٢٣.
[٤٠] - كتاب سيبويه: ٤/ ١٩٦- ١٩٧.
[٤١] - يُنظر: المقتضب: ١/ ٤٠٤ – ٤٠٥ ، ومعاني القرآن للنحاس : ١/ ٢١.
[٤٢] - التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣١.
[٤٣] - يُنظر: القراءات القرآنيَّة في كتب معاني القرآن: ٣١٦.
[٤٤] - يُنظر: في اللهجات العربيَّة: ٩٥.
[٤٥] - يُنظر: اللهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة: د. عبده الراجحي: ١٦٦.
[٤٦] - فصول في فقه العربيَّة: د. رمضان عبد التواب: ١٥٢.

[٤٧] - يُنظر: في اللهجات العربيَّة: ٩٥، والقراءات القرآنيَّة في كتب معاني القرآن: ٣١٦ – ٣١٧.
[٤٨] - قرأ عاصمٌ الجحدريّ وعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر (هُدَيَّ)، يُنظر: معاني القرآن للنحاس: ٢/ ٤٨ ،
والمحتسب: ١/ ٧٦ ، والبحر المحيط في التفسير: ١/ ٢٧٣ ، والدر المصون : ١/ ٣٠٣، و قرأ ورش عن نافع (هُدَايَ)
ساكنة الياء وقرأ باقي القرّاء السبعة بفتح الياء، ينظر: حجة القراءات: : ٩٥، وجامع البيان في القراءات السبع: ٢/ ٨٥٤.
[٤٩] - قرأ أبو الطّفيل، والحسن، وابن أبي إسحاق، والجحدريّ: يا بشرىَّ بقلب الألف ياءً وإدغامها في ياء الإضافَة. يُنظر: البحر المحيط في التفسير : ٦/ ٢٥٢، والدر المصون: ٦/ ٤٥٩- ٤٦٠.
[٥٠] - معاني القرآن للأخفش: ١/ ٧٦.
[٥١] - معاني القرآن للزجاج: ١/ ١١٨ – ١١٩.
[٥٢] - لأبي ذؤيب الهذلي، يُنظر: ديوان الهذليين: ١/ ٢.
[٥٣] - يُنظر : كتاب سيبويه :٤/٤١٤.
[٥٤] - إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٦.
[٥٥] - معاني القرآن للفرَّاء: ٢/ ٣٩ – ٤٠.
[٥٦] - معاني القرآن للزجاج: ٣ / ٩٧
[٥٧] - إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣١٩.
[٥٨] - معاني القرآن للزجاج: ١/ ١١٨.
[٥٩] - المصدرنفسه : ١/ ١١٨.
[٦٠] - من لغات العرب لغة هُذيل: د. عبد الجواد الطيب: ٧٧.
[٦١] - يُنظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٣١٨.
[٦٢] - كتاب سيبويه: ٣/ ٤١٣-٤١٤.
[٦٣] - يُنظر: معاني القرآن للنحاس: ٢/ ٤٨.
[٦٤] - المحتسب: ١/ ٧٦. وللمزيد يُنظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٠٧، والبحر المحيط في التفسير: ١/ ٣٧٣، واللمحة في
شرح الملحة : لابن الصائغ: ٢/ ٦١٤، والدر المصون: ١/ ٣٠٣،وشرح الأشموني: ١/ ٧٤٢.
[٦٥] - يُنظر: الدر المصون: ١/ ٣٠٣.
[٦٦] - يُنظر: اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي: ٢/ ٤٩٦ – ٤٩٨.
[٦٧] - يُنظر: اللهجات العربيَّة القديمة في غرب الجزيرة العربيَّة: تشيم رابين: ١٨٠.
[٦٨] - يُنظر العربية الفصحى: هنري فليش: ٢٠٣.
[٦٩] - يُنظر: اللهجات العربية في التراث: ٢/ ٥٣٩ - ٥٤١.
[٧٠] - من لغات العرب لغة هُذيل: ٧٦.
[٧١] - يُنظر: معاني القرآن للزجاج: ١/ ١١٨
[٧٢] - يُنظر: معاني القراءات: للأزهري: ٣/ ٧٢، والتعليقة: ٣/ ٢٥٥- ٢٥٦.
[٧٣] - اللهجات العربيَّة في التراث: ٢/ ٥٤١.
٧٤ - يُنظر: من لغات العرب لغة هذيل: ٧٦، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٣١٨.
[٧٥] - يُنظر: المحتسب: ١/ ٧٦، ومعاني القرآن للنحاس: ٢/ ٤٨، والبحر المحيط في التفسير: ١/ ٣٧٣، والدر المصون
: ١/ ٣٠٣.
[٧٦] - كتاب فيه لغات القرآن: ٢٢- ٢٣.
[٧٧] - ألفية ابن مالك: ٣٨، ويُنظر: شرح الأشموني: ١/ ٧٤٢.
[٧٨] - المحتسب: ١/ ٧٦.
[٧٩] - يُنظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٠٧.
[٨٠] - هي قراءة الجمهور، يُنظر البحر المحيط في التفسير: ١ / ٣٤.
[٨١] - قرأها هارُونُ العتكيُّ، ورُؤبةُ، وسُفيانُ بنُ عُيينة، يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٦٩، والمحتسب: ١/ ٣٧، و
البحر المحيط في التفسير: ١/ ٣٤
[٨٢] - قراءة الحسن وزيد بن عليٍّ، يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٦٩، والمحتسب / ١/ ٣٧ ، والبحر المحيط في

التفسير: ١/ ٣٣، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٤٧.

[٨٣] - قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٦٩ ، والبحر المحيط في التفسير: ١/ ٣٣، والنشر
في القراءات العشر: ١/ ٤٧. وقد توهم الدكتور عبدة الراجحي بقوله إنَّ النحويين لم ينسبوا قراءة الإتباع بالضم (الحمدُ
لله) إلى قارئ معين بل نسبوها إلى أهل البادية يُنظر: اللهجات في القراءات القرآنية:١٥٤.

[٨٤] - معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٣- ٤، ويُنظر: كتاب فيه لغات القرآن: ٥.

[٨٥] - معاني القرآن للأخفش: ١/ ٩.

[٨٦] - معاني القرآن للزجاج: ١/ ٤٥- ٤٦، ويُنظر: المصدر نفسه: ٣/ ٩٠.

[٨٧] - المصدر نفسه: ١/ ٢٣٣.

[٨٨] - إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٠.

[٨٩] - يُنظر أيضًا: المحتسب: ١/ ٣٧، والدر المصون: ١/ ٤٢.

[٩٠] - يُنظر: المحتسب: ١/ ٣٧.

[٩١] - يعني بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم، يُنظر: كتاب سيبويه: ٤ / ١١٣.

[٩٢] - المصدر نفسه: ٤/ ١١٤ – ١١٥.

[٩٣] - المحتسب: ٣٧/١، ويُنظر: الكشاف: ١/ ١٠.

[٩٤] - اللهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة: ١٥٢.

[٩٥] - يُنظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٧٥.

[٩٦] - يُنظر: المصدر نفسه : ٣٧٤.

[٩٧] - كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٤.

[٩٨] - المقتضب: ١/ ١٩٢.

[٩٩] - القراءات القرآنيَّة في كتب معاني القرآن: ٣٢٠ – ٣٢١.

[١٠٠] - يُنظر على سبيل المثال: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٠ ، والمحتسب: ١/ ٣٧ ٣٨ ، والكشاف: ١٠/١، والتبيان في
إعراب القرآن: للعكبري: ٥/١ ، والجامع لأحكام القرآن: للقرطبي : ١/ ١٣٦.

[١٠١] - ينظر: الكشاف:: ١/ ١٠، وإعراب القراءات الشواذ: للعكبري: ١ / ٨٧- ٨٨، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ١٣٦، والدر
المصون: ١/ ٤٢.

[١٠٢] - المحتسب: ١/ ٣٧ – ٣٨.

[١٠٣] - دراسة الصوت اللغويّ: ٣٧٢

[١٠٤] - ينظر: الكشاف: ١/ ١٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥، وإعراب القراءات الشواذ: ١ / ٨٨ – ٨٩ والجامع لأحكام
القرآن: ١/ ١٣٦، والدر المصون: ١/ ٤٢.

[١٠٥] - يُنظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز: ١٣٩. ويُنظر: القراءات الشاذّة وتوجيهها من لغة
العرب: عبد الفتاح القاضي: ٢٤.

[١٠٦] - يُنظر: المحتسب: ١ / ٧١.

[١٠٧] - معاني القرآن للكسائي: ٦٦- ٦٧.

١٠٨ - معاني القرآن للزجاج: ١/ ١١١- ١١٢.

[١٠٩] - يُشير إلى قوله تعالى ﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ ﴾ سورة هود من آية: ٤٤، وهي قراءة: الكسائي، ويعقوب، وهشام، ينظر
: معاني القراءات: ١/ ١٣٥، والعنوان في القراءات السبع: ٦٨.

[١١٠] - إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٢.

[١١١] - النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠، ويُنظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ٢٤٦.

[١١٢] - النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠، ويُنظر: إتحاف فضلاء البشر: ١/ ١٧٥.

[١١٣] - التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥١.

[١١٤] - إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٢.

[١١٥] - شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٣١.

[١١٦] - الدر النثير والعذب النمير: المالقي : ٤/ ٢١٠.
[١١٧] - يُنظر: الإشمام في العربية حقيقته وأنواعه: د. غانم قدوري حمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد
التاسع، ١٤٣١هـ: ٢١٨.
[١١٨] - القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغويَّة: ٢٠٦، ويُنظر: الاشمام في العربية: ٢٢٨.
[١١٩] - القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغويَّة: ٢٠٦- ٢٠٧، ويُنظر: الاشمام في العربية: ٢٢٨.
[١٢٠] - يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٢،، وإعراب القراءات الشواذ: ١ / ١٤٨، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠
– ٢١١، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ١٧٥.
١٢١ - هذا رأي الكوفيين وذهب البصريون إلى أنَّ الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة، وإنما تُضم في نحو (ادخُل)
كراهة الخروج من الكسر إلى الضم لأنَّ ذلك مستثقل. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٧٣٧ م (١٠٧)، وإتباع
الحركة في القراءات: الدكتور محمَّد أحمد خاطر، جامعة الأزهر، مجلة كليَّة اللغة العربيَّة بالقاهرة، العدد ٨، م ١٩٩٠
: ٣١، وأثر الحركات في اللغة العربيَّة دراسة في الصوت والبنية: علي عبد الله علي القربي، رسالة ماجستير، جامعة أم
القرى، كليَّة اللغة العربيَّة، قسم الدراسات العليا ٢٠٠٤ م.: ٦٧.
[١٢٢] - معاني القرآن للفرَّاء: ٢/ ١٢.
[١٢٣] - شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ١/ ٢٠١.
[١٢٤] - يُنظر على سبيل التمثيل: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٣٤، والمقتضب: ٣/ ٢٣، ومعاني القرآن للنحاس: ٣/ ١٤، ٤٤، ٩٦،
والممتع الكبير في التصريف:لابن عصفور: ٢١٧، ٢١٨، ٣٥٠، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢١٩، ٤/ ٢٣، و
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٥١٣.
[١٢٥] - هي قراءة الحسن البصري، يُنظر: المحتسب: ٢/ ٢٨٦، والدر المصون: ١٠ / ٤٢
[١٢٦] - يُنظر: البحر المحيط في التفسير: ٥/ ٣٢٦، والدر المصون: ١٠ / ٤٢.
[١٢٧] - معاني القرآن للأخفش:٢/ ٥٠١.
[١٢٨] - دراسة الصوت اللغوي: ٣٧٨.
[١٢٩] - التطور اللغوي مظاهر وعلله وقوانينه: د. رمضان عبد التواب: ٣١.
[١٣٠] - يُنظر: القراءات القرآنية بين العربية وعلم الأصوات: ٢٠٦.
[١٣١] - يُنظر: الكشاف: ١/ ١٢٧.
[١٣٢] - يُنظر: معاني الكسائي: ٦٦- ٦٧ ، والكشاف: ١/ ١٢٧، والبحر المحيط في التفسير: ١/ ٢٤٦.
[١٣٣] - التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥١، ويُنظر: إعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٤٧ – ١٤٨.
[١٣٤] - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٧١، والكشاف: ١/ ١٢٧، الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٩١.
[١٣٥] - كتاب سيبويه: ٤/ ١٩٦.
[١٣٦] - القراءات القرآنيَّة في كتب معني القرآن: ٣١٤.
[١٣٧] - يُنظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ٦٥، ويُنظر: إعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٤٧.
[١٣٨] - المحتسب: ١/ ٧١، ويُنظر المصدر نفسه: ١ / ٧٢، و٢٤١ – ٢٤٣.
[١٣٩] - المصدر نفسه: ١ / ٧٢.
[١٤٠] - الدراسات اللهجيَّة والصوتيَّة عند ابن جني: د. حسام النعيمي: ٢٦٠.
[١٤١] - يُنظر: الكشاف: ١/ ١٢٧.
[١٤٢] - يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥١.
[١٤٣] - يُنظر: البحر المحيط في التفسير: ١/ ٢٤٦، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠ – ٢١١. وإتحاف فضلاء البشر
: ١/ ١٧٥.
[١٤٤] - يُنظر :من وحي القرآن: د. إبراهيم السامرائي: ٤٠.
[١٤٥] - يُنظر: النحو العربي نقد وبناء: د. إبراهيم السامرائي: ١٩٥ – ٢٠٠.
[١٤٦] - يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١ / ١٠ – ١١.

[١٤٧] - الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ١٤٢.
[١٤٨] - القراءات القرآنيَّة بين العربيَّة والأصوات اللغوية: ٢٤٠.
[١٤٩] - يُنظر: دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر: ١٤٣، والمقطع الصوتي: د. صباح عطيوي: ٨٧ – ٩٢.
[١٥٠] - يُنظر: الأصوات اللغويَّة رؤية عضوية ونطقيَّة وفيزيائية: د. سمير إستيتيَّة: ٣٢٦.
[١٥١] - فقه اللغات الساميَّة: بروكلمان: ٤٣. ويُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربيَّة: د. عبد الصبور شاهين: ٤٢، وتأملات
في بعض ظواهر الحذف الصرفي: د. فوزي الشايب: ٣١ – ٣٢، والمقطع الصوتي: ٩٢.
[١٥٢] - فقه اللغات الساميَّة: ٤١. ويُنظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٣٢.
[١٥٣] - فقه اللغات الساميّة: ٤٢، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيَّة: ٤٢.
[١٥٤] - المحتسب: ١/ ٢٤٠ – ٢٤٢.